الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

- **جغام سعاد** - **بوقرة مسعودة**

تحت عنوان

دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية

- دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة (2014-2016)

لجنة المناقشة:

- غلاب فاتح	جامعة المسيلة	رئيســـا -
عز الدين عبد الرؤوف	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
- نوي نور الدين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم الحمد

إهـــداء

إلى من حواني ولثم جراحي وأحاطني بحب وعطف مثاليين إلـــى من أسميه نبع الحنان ورمز الوفاء وشعاع أنار دربي وقادني لهاته اللحظة إليك أنت أولا: عمـي وأبـي الثاني **جغام كمال.**

إلى رمزي في الحياة وتمثالي المشيد ومعبدي الأزلي، إلى من تحن له المدامع وترجف له المشاعر وترق له المسامع إلـى من احتل كل معاني الحب والصداقة في حياتي: إليك أبي وصديقي **جغام أحمد.**

إليك: لو عبرت لما وفيت حقك، إلى من ضحت من أجلنا وعانت الكثير أتمنى لكي طول الحياة، أمي الحنون وكنزي الأبدي: **جغـام فاطمة.**

إلى كافة أخوتي وأخواتي.

إلى صديقتي وأختي التي قاسمتني هذا العمل من بدايته إلى نهايته دون أو كلل حفظها الله ووفقها في كل حياتها هي وكامل العائلة **"بـــوقرة مسعـــودة".**

إلى كافة طلبة إدارة مالية دفعة:

2018/2017.

جغـــام سعـــاد

إهـــداء:

أهدي هذا العمل:

لوالدتي الكريمة اللهم اطل في عمرها وارزقني برها.

الى روح ابي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

الى جميع افراد عائلتي إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه.

الى من قاسمتني هذا العمل واجتهدت في انجازه الصديقة

"**جغام سعاد**" متمنية لها النجاح والتوفيق ان شاء الله.

ولعائلتها الكريمة التي كانت بمثابة عائلتي الثانية.

الى كل زملائي وزميلاتي في العمل بكلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية وعلى رأسهم: "**حجاب نجاة، كفسي سارة**".

الى كل زميلات وزملاء الدراسة في الماستر إدارة مالية.

الى كل من ساعدنا في هذا الإنجاز من قريب وبعيد

ولو بكلمة طيبة.

بـوقرة مسعـودة

الشكـــر

قال تعالى: " **نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم**". صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وإتمامه، كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الفاضل على صبره ومجهوداته معنا الى غاية انجاز هذا البحث "**الدكتور عز الدين عبـد الرؤوف**"، وجعل عمله أجرا وثوابا في ميزان حسناته.

الشكر لكل أساتذة لجنة المناقشة على جهدهم وصبرهم في قراءة المذكرة وجزاهم الله كل الخير وأدامهم في خدمة العلم.

الشكر الكبير لكافة أساتذة قسم علوم التسيير وعلى رأسهم أساتذة تخصص إدارة مالية دون استثناء.

كما نشكر الدكاترة الافاضل الذين لم يبخلوا في تقديم المساعدة لنا وهم: "**غربي حمزة، بحري علي**، و**بسطي نور الدين** من قسم علم الاجتماع".

الشكر الجزيل الى عمال تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة على مساعدتهم لنا بالخصوص رئيس مصلحة المالية والمحاسبة " **قاسمي النذير**"، الذي لم يبخل علينا بالوثائق والمعلومات، ورئيس مصلحة المستخدمين، وأمانة المدير ونشكرهم على حسن الضيافة والاستقبال والمعاملة الحسنة.

ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد، كما نتقدم بجزيل الشكر

الى كل دفعة **2018/2017**.

ملخـــــص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، المتمثلة في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة خلال فترة ما بين (2014-2016)، معتمدين على منهج التحليل الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بواسطة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم تقييم الأداء المالي للتعاونية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية، ووجدنا أنها حققت توازنا ماليا بمؤشرات التوازن المالي ولها القدرة على التمويل الذاتي، مما ساعدها على رفع رؤوس الأموال وتسديد ديونها، وقد حققت التعاونية نتائج سلبية للفترة ما بين (2014-2015) وتحسنت سنة 2016، وهي غير مستقلة ماليا، وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للتعاونية.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، تقييم الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière par des indicateurs financiers dans la performance financière d'une entreprise économique. On s'est intéresse, particulièrement, coopérative de céréales et légumes secs de la wilaya de M'sila, au cours de la période (2014-2016), s'appuyant sur une analyse descriptive du programme d'étude dans le côté théorique, et la méthodologie de l'étude de cas dans le côté pratique, par les états financiers du budget et le tableau des comptes des résultats. La performance financière de la coopérative a été évaluée à l'aide des indicateurs d'équilibre financiers, les ratios financiers et les ratios de rentabilité. Nous avons constaté qu'elle a atteint un équilibre financier par les indicateurs de l'équilibre financier et a la capacité d'autofinancement, ce qui l'a aidée à augmenter le capital et à rembourser ses dettes. La coopérative a obtenu des résultats négatifs au cours de la période (2014-2015) et s'est améliorée en 2016, ce qui n'est financièrement indépendante. Cela indique dans quelle mesure les indicateurs utilisés dans le processus d'évaluation de la performance financière de la coopérative ont été respectés.

***Mots clés** : Indicateurs financiers, évaluation de la performance financière.*

فهرس المحتويات

إهــداءات.....I

تشكــرات.....III

الملخص.....IV

فهرس المحتويات.....V

قائمة الجداول.....VII

قائمة الاشكال.....VIII

قائمة المختصرات.....IX

قائمة الملاحق.....IX

مقــدمـة.....أ

الفصـل الأول: الجانب النظري

تمهيد.....09

المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.....10

المطلب الأول: الأداء في المؤسسة.....10

أولا: مفهوم الأداء 10

ثانيا: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منـه.....10

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصـادية.....11

أولا: مفهوم تقييم الأداء.....12

ثانيا: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء.....12

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.....13

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي.....13

ثانيا: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي.....14

ثالثا: اهداف وخطوات تقييم الأداء المالي.....16

رابعا: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.....17

خامسا: التحليل المالي والأداء.....17
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي.....19
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المـالي.....19
أولا: إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية.....19
ثانيا: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المـالي.....20
ثالثا: القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.....23
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....25
أولا: تعريف النسب المالية.....25
ثانيا: أهم النسب المالية.....25
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردوديـة.....31
أولا: المردودية الاقتصادية.....31
ثانيا: المردودية الماليـة.....32
ثالثا: المردودية التجارية.....32
خلاصة.....33
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
تمهيد.....35
المبحث الأول: مدخل عام لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة...36
المطلب الأول: لمحة عن نشأة التعاونية.....36
أولا: لمحة تاريخية عن نشأة التعاونية.....36
ثانيا: نشأة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيـلة.....36
المطلب الثاني: وحدات التخزين وعملاء التعاونية.....38
أولا: وحدات التخزين لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.....38
ثانيا: عملاء تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيـلة.....39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للتعاونية.....39
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة

بالمسيلة.....42
المطلب الأول: عرض لمصادر المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.....42
أولا: عرض الميزانية المحاسبية للتعاونية للفترة ما بين (2014-2016)....**42**
ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج للتعاونية للفترة ما بين(2014-2016)**46**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....50
أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة.....**50**
ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي.....**51**
ثالثا: حساب القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.....**54**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية.....55
أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الهيكل.....**55**
ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة.....**56**
ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب النشاط.....**58**
رابعا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية.....**58**
خامسا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الاستغلال.....**59**
المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المردودية.....60
أولا: المردودية الاقتصادية.....**60**
ثانيا: المردودية المالية.....**61**
ثالثا: المردودية التجارية.....**61**
خلاصة.....65
الخاتمة.....67
قائمة المراجع.....71
الملاحق.....76

فهرس الجداول والأشكال

1/قائمة الجداول:

الرقم	الاسم	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة.	19
02	توزيع وحدات التخزين حسب المناطق وطاقتها التخزينية.	38
03	الميزانية المحاسبية للتعاونية جانب الأصول للسنوات (2013-2014-2015-2016).	42
04	الميزانية المحاسبية للتعاونية جانب الخصوم للسنوات (2014-2015-2016).	44
05	جدول حسابات النتائج للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	46
06	رقم الاعمال للسنوات (2014-2015-2016) للتعاونية بالمسيلة.	47
07	القيمة المضافة للاستغلال لسنوات الدراسة.	48
08	الفائض الإجمالي للاستغلال لسنوات الدراسة.	48
09	النتيجة العملياتية لسنوات الدراسة.	49
10	النتيجة الصافية للسنة المالية لسنوات الدراسة.	49
11	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2014-2015-2016)	50
12	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2014-2015-2016).	50
13	حساب رأس المال العامل للتعاونية للسنوات(2014-2015-2016).	51
14	أنواع رأس المال العامل لسنوات الدراسة لتعاونية المسيلة.	52
15	حساب احتياج رأس المال العامل للسنوات (2014-2015-2016).	53
16	حساب الخزينة الصافية للتعاونية لسنوات الدراسة.	53
17	حساب القدرة على التمويل الذاتي للتعاونية لسنوات الدراسة.	54

18	حساب التمويل الذاتي للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**55**
19	حساب نسب الهيكل للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**55**
20	حساب نسب السيولة للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**57**
21	حساب نسب الربحية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**58**
22	حساب نسبة اليد العاملة للتعاونية للسنوات من (2014-2016).	**59**
23	حساب نسبة اليد العاملة للتعاونية للسنوات من (2014-2016).	**59**
24	حساب المردودية الاقتصادية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**60**
25	حساب المردودية المالية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**61**
26	حساب المردودية التجارية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	**61**

2/ قائمة الأشكال:

الرقم	الاسم	الصفحة
01	نموذج الدراسة.	ز
02	النسب المالية.	25
03	الهيكل التنظيمي للتعاونية.	41
04	مختلف تطور رؤوس الأموال للتعاونية سنوات الدراسة.	46
05	مختلف تطورات رقم اعمال التعاونية لسنوات الدراسة.	48
06	النتيجة الصافية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016).	50
07	مختلف رؤوس الأموال العاملة.	52
08	مختلف مؤشرات التوازن المالي.	54
09	تطورات القدرة على التمويل الذاتي للتعاونية لسنوات الدراسة.	55
10	مختلف تطور نسب الهيكل للسنوات من (2014-2016).	56
11	مختلف تطور نسب السيولة للفترة (2014-2016).	57
12	مختلف تطور نسب الربحية للفترة (2014-2016).	58
13	مختلف نسب الاستغلال للتعاونية لسنوات الدراسة.	60
14	مختلف نسب المردودية للتعاونية لسنوات الدراسة.	62

3/ قائمة الاختصارات:

الرمز	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الأجنبية
FRng	رأس المال العامل الإجمالي	Le fonds de Roulement net global
TN	الخزينة الصافية	La Trésorerie Nette
BFRg	احتياجات في رأس المال العامل	Le Besoin en Fonds de Roulement global

4/ قائمة الملاحق:

العنـــــوان	الصفحة
الميزانيات المحاسبية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016). الملحق رقم (01).	**76**
جدول حساب نتائج السنوات (2014-2015-2016). الملحق رقم (02).	**82**
الهيكل التنظيمي للتعاونية. الملحق رقم (03).	**85**

مقدمة

تمهيـــد:

يعتبر التحليل المالي بالمؤشرات المالية من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

كما تعتبر المؤسسة مجموعة من الوظائف تحتاج إلى تقييم أداء وظيفة الإدارة المالية بها، ولتقييم الأداء المالي يواجه المحللين الماليين إشكالية اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المحلل المالي على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس مدى نجاح اختبار الأداء المراد قياسه.

1- طرح الإشكالية: انطلاقا مما سبق تبرز معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة؟

ومن هاته الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟
- هل يمكن للمعلومات والقوائم المالية أن تساعد بموثوقية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يمكن استخدام المؤشرات المالية دون استثناء للكشف عن التوازن المالي لأي مؤسسة اقتصادية؟
- هل التحليل المالي بالمؤشرات المالية يساعد في ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة؟

2- فرضيات الدراسة: في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية بهدف اختبار صحتها:

- القوائم المالية تعتبر قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم وضع المؤسسة المالي، حيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة، وتكون عونا لها في ترشيد قراراتها.
- تحدد المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة حسب الأهداف المسطرة ونوع النشاط.

– تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها وبالتالي يساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

3– مبررات اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

– الرغبة والميول الشخصي لتناول التحليل المالي بمؤشراته المالية.

– نظرا لأهمية الموضوع بالنسبة الينا، وذلك راجع لطبيعة التخصص.

– لما يحتله التحليل المالي من مكانة ودور فعال في تحليل الوضع المـالي للمؤسســات، وحل المشكلات الاقتصادية، التنبؤ بالأزمات....

4– أهداف الدراسة: نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع إلى:

– إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة.

– اكتشاف مواطن اختلال التوازن المالي في المؤسسة بأدوات التحليل المالي.

– التعرف على الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة ومعرفة مركزها المالي ومدى توازنها باستخدام المؤشرات المالية.

5– أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

– تكمن أهمية الموضوع في كونه مهم في تقييم المؤسسة الاقتصادية.

– أهمية المؤشرات التقليدية في تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

– تعد عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المرآة العاكسة لوضعيتها.

– أهميـــة تقييم الأداء المـالي باستخدام المؤشرات المالية هي إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة.

6– حدود الدراسة: هناك مجموعة من الحدود الزمنية والمكانية لهذا البحث، والتي نوجزها فيما يلي:

– **الحدود الزمنية:** قمنا بدراسة التعاونية خلال سنة (2018/2017) اعتمادا على الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين (2016/2014)؛

– **الحدود المكانية:** تمت الدراسة التطبيقية في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.

7– المنهج المتبع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في

الجانب النظري، وتمت الإحاطة بمختلف متغيرات الموضوع والتي سوف يتم اسقاطها على الجانب التطبيقي.

أما المنهج التحليلي استخدمناه في الجانب التطبيقي لتحليل مختلف القوائم المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

8- الدراسات السابقة: إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن بين الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

- **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير في علوم التسيير من إعداد الطالبة بن خروف جليلة، جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2009، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة(2005-2008)، وتمحورت الإشكالية في: "**إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الاطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق أدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، إن المؤسسة تقوم بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

- **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير من إعداد الطالبة قدوري سارة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة2015، دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة (2012-2014)، وتمحورت الإشكالية في: "**ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

- **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية من إعداد الطالبة اليمين سعادة، جامعة الحاج لخضر باتنة سنة2009، وتمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات أجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف خلال الفترة (2004-2006)، وتمحورت الإشكالية في: "**هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟ وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة المالي.

من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عملية تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وتحليل الوضعية المالية يتم انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

- **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي**

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير من إعداد الطالب علي عريوة حمزة، جامعة محمد بوضياف المسيلة سنة2016، تمت دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCEAK، وتمحورت الإشكالية في: "**هل يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي؟**".

هدفت الدراسة إلى إبراز مؤشرات التحليل المالي وإمكانية الاستفادة منها في قياس وتقييم الأداء المالي.

من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والقوائم المالية المعدة عن طريق النظام المحاسبي SCF جد مهمة للأطراف ذات المصلحة.

- **مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي**

هذه الدراسة عبارة عن مقال من المجلة الجامعة العدد 15 المجلد الثالث سنة 2013 من إعداد (أ. المهدي مفتاح السريتي) ، من جامعة مصراته كلية الاقتصاد قسم المحاسبة وكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية بالاعتماد على بيانات عدد من الوحدات الاقتصادية الليبية، وهذه الأخيرة فرضت عليها البيئة الحديثة ضرورة وجود مؤشرات مالية جنبا إلى جنب مع المؤشرات غير المالية لتقييم الأداء، وتمثلت الإشكالية في عدة تساؤلات وهي:

- هل المعلومات المالية المتولدة عن مؤشرات الأداء التقليدية تعطي مؤشرات مضللة عن الأداء تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة؟
- هل أصبحت مقاييس الأداء التقليدية غير قادرة على إعطـاء صورة متكاملة عن الأداء مما تطلب ضرورة استخدام مؤشرات غير مالية تعكس الأداء بشكل متكامل وتؤدي لتحقيق الأهداف المسطرة؟

وعليه تولد لدى الباحث التساؤل التالي: "**ما مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي؟**".

هدفت هذه الدراسة إلى أنها: دراسة انتقادية لنظام تقييم الأداء التقليدي والتعرف على المتغيرات التي أفقدته فعاليته، دراسة مؤشرات تقييم الأداء التي تستخدم في بيئة التصنيع الحديثة ومدى إمكانية تطبيقها في البيئة المحلية ومن ثم مدى الاستفادة منها، واستعراض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة.

من أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

- نتجت عن هذه الدراسة أن المؤشـرات غير المالية لا تـلغ أهميـة المؤشــرات المالية وأن المؤشرات غير المالية تؤدي إلى تحسين النتائج التي تنتج من المؤشرات المالية.
- هناك إجماع تام بين المشاركين في الدراسة بأن استخدام المؤشرات غير المالية بجــانب المؤشرات المالية من شأنه أن يحقق فعالية عملية تقييم الأداء ومن ثم يساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.
- يتطلب تطبيق المؤشرات المستخدمة في البيئة الليبية توافر كوادر مؤهلة وخبرات تعــي أهمية هذه المؤشرات (المالية وغير المالية) في تطوير وتحسين الأداء.

- **تقييم الدراسات السابقة:** لقد استفدنا من الدراسات السابقة في الإطار النظري للبحث وتكوين فكرة شاملة عن موضوع الدراسة، تتمثل في دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية وتكمن القيمة المضافة في دراستنا هذه في إسقاط الجانب النظري على مؤسسة ذات نشاط خدمي لم تتناولها الدراسات السابقة أو على الأقل التي تم الاطلاع عليها، كما توجد أوجه شبه وأوجه اختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا تتمثل فيما يلي:

- **أوجه الشبه:** كل الدراسات تتشابه فيما بينها فيما يلي:

- أن كل الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي.

- وكل الدراسات تهدف الى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **أوجه الاختلاف:** اختلفت الدراسات فيما يلي:

- ركزت الدراسة الأولى على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، بينما ركزت دراستنا على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- اختلفنا عن الدراسة الثانية في اعتماد أدوات التحليل المالي في التقييم (تناولنا نحن نسب النشاط، نسب الاستغلال، القدرة على التمويل الذاتي إضافة إلى أدوات أخرى).

- تناولت الدراسة الثالثة تقييم الأداء المالي وترشيد القرارات بأدوات التحليل المالي، في حين دراستنا اقتصرت على تقييم الأداء المالي فقط.

- تناولت الدراسة الرابعة مقارنة بين النظامين المحاسبيين الجديد والقديم، وفي المقابل تناولنا بعض المؤشرات مثل: القدرة على التمويل الذاتي، نسب الاستغلال ونسب أخرى.

- تناولت الدراسة الخامسة المؤشرات المالية والغير مالية لتقييم الأداء وتناول الاختبار مدى مرونة تطبيقها وملاءمتها في ظل بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي.

- دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تناولت مؤسسة ذات نشاط خدمي.

9- تقسيم البحث: تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلق منها البحث:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري وقسمناه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين تناولنا في

المبحث الثاني تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي.

أما الفصل الثاني: تناولنا فيه الجانب التطبيقي وقسمناه إلى مبحثين، الأول شمل التعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة، أما الثاني فتناولنا فيه تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.

10- صعوبات البحث: خلال إنجاز هذا البحث تعرضنا لصعوبات نذكر أهمها:

- مواجهة بعض المشاكل التي تخص المؤسسة محل الدراسة وتحفظها على المعلومات نظرا لخصوصيتها؛
- صعوبة تطبيق المؤشرات كون المؤسسة تعاونية (خدمية)، ولم تقم بتطهير حساباتها منذ الاستقلال.

11- نموذج الدراسة: فيما يلي شكل توضيحي يبين متغيرات الدراسة:

الشكـل رقـم (01): نمـوذج الدراسة

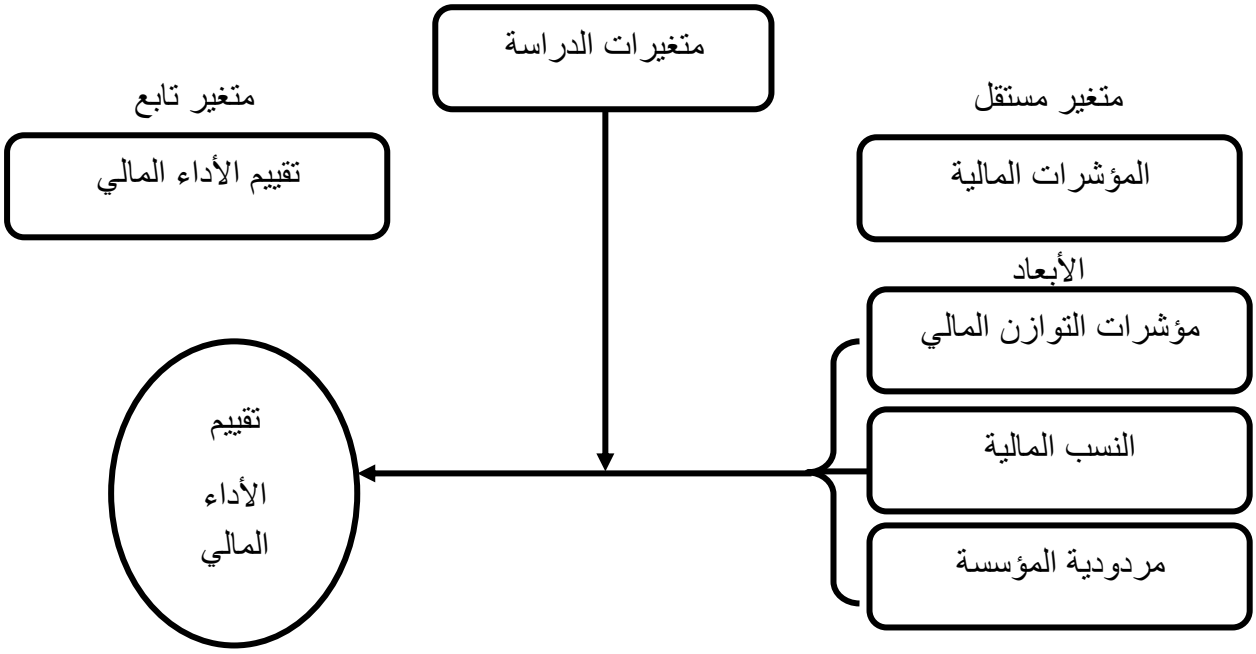

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول

الإطار النظري

تـمهـــــيد:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكـل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على استخدام أدوات التحليل المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا أهم مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: الأسس النظرية لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث سنتطرق إلى الأداء في المؤسسة الاقتصادية بما فيه الأداء المالي وتقييمه، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب.

المطلـب الأول: الأداء في المؤسسة

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، والاختلاف راجع إلى أهداف واتجاهات الباحثين في دراستهم، سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض البعض منها كمحاولة لتقديم تعريف شامل لها بما يخدم الدراسة.

أولا: مفهوم الأداء: قد أعطيت عدة تعريفات للأداء من بينها:

تعريف 01:" هو قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات منسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها".[1]

تعريف 02:" هو محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[2]

تعريف 03:" هو العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانات معينة".[3]

تعريف شامل:" هو مختلف السبل والعمليات التي تعتمد عليها المؤسسة سعيا منها للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المسطرة، تحت قيد تدنية التكاليف إلى أدنى حد من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، وكذا الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التي لها علاقة بها والموازنة بينها".

ثانيا: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منه

يرتبط الأداء بعدد من المصطلحات التي تشير إلى نفس المعنى عند مجموعة من الباحثين،

---

[1] Warren Peterson et autres, **An Organizational Performance, Assessment system for agricultural research organizations : concepts, methods and procedures**, Isnar Research Management Guidelines n° 07, USA, 2003, P 01

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك–مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2003، ص221.

[3] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الاعمال**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص355.

إلا أنها في الحقيقة تختلف عن مفهوم الأداء، من بين هذه المصطلحات نجد: الكفاءة، الفعالية، الإنتاجية، التنافسية وتعرف كما يلي:

1- الفعالية: تعرف الفعالية بأنها:" درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المحصلة"، وتقاس بالعلاقة التالية:[1]

الفعالية = النتائج المحققة/ الأهداف المسطرة = المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة.

أي أن الفعالية هي:" مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها".[2]

2- الكفاءة: تعرف كما يلي:

تعريف 01: الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

تعريف 02: على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

تعريف شامل:" إن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها"، ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنيه التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

الكفاءة = المخرجات الفعلية/ المدخلات الفعلية = النتائج المحققة/ الأهداف المسطرة.[3]

3- الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.[4]

4- التنافسية: تعبر التنافسية عن القابلية لمواجهة المنافسة، على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الدول أيضا، حيث تترجم التنافسية القدرة على الحفاظ أو الرفع من الحصة السوقية للمؤسسة أو البلد بوجود المنافسة.[5]

المطلب الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك.

---

[1] احمد شاكر العسكري، **التسويق الصناعي**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005، ص19.

[2] رحيم حسين، **إدارة المنظمات – منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 92.

[3] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص 220.

[4] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص32.

[5] Alain Beitone et autres, **Dictionnaire des sciences économiques**, Edition Mehdi, Algérie, 2013, 3ème édition, p 69.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفه مفهوما عاما يعكس مدى نجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغة نهائية لمفهوم تقييم الأداء بشكل محدد ودقيق، بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أدائها.

تعريف 01:" التقييم هو النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة".[1]

تعريف 02:" ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية".[2]

تعريف شامل:" هو عملية قياس إنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات".

ثانيا: أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء أهداف وشروط نجاح نذكرها على الترتيب كالآتي:

1- أهداف تقييم الأداء: وتتمثل أهدافه فيما يلي:[3]

- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- الوقوف على مستوى إنجازات المؤسسة ومقارنة بأهدافها المسطرة.
- التأكد من سيرورة التطورات الاقتصادية، والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مقدما.
- تحقيق التعاون بين الوحدات والاقسام التي تشارك في التنفيذ.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها.

---

[1] Benoit Ndi zambo, **L 'Evaluation performance : Aspects conceptuels** ; Sèminairesur ,L'évaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul(Gambie) 26-30Mai2003, p2.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص03.

[3] محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن**، مذكرة لنيل الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص23.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة.

2– شروط نجاح عملية تقييم الأداء

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق الأهداف المسطـرة ولكي تـــؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن نوجزها على النحو التالي:[1]

– يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعـــاة بعـــض العناصر المشتركة في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة إلى أخرى.

– ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كـانت اتجـــاهات الإدارة إيجابية نحو عملية التقييم، كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر.

– يجب أن يكون تقييم المشرفين للمرؤوسين قائما علـى أسس موضوعية وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعيا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه لم يكن متحيزا لواحد أو أكثر من العاملين.

– ألا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتـــد إلـــى تحليل ودراسة أسبابها من أجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة.

– وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمـــول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية.[2]

المطلـب الثالـث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد أن عرفنا الأداء وكيفية قياسه وتقييمه بصفة عامة في المؤسسة، سنتعرض في هذا المطلب إلى تقييم الأداء المالي وذلك من خلال التطرق لمفهومه، وأهم مصادر معلوماته وأيضا أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي ويليه التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقـق ذلك بتدني التكـاليف

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص131.

[2] علي السلمي، **الإدارة العامة**، دار غريب للطباعة، مصر، 1988–1989، ص300.

وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى مدى المتوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[1]

تعريف 01:" ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين".[2]

تعريف 02:" كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية".[3]

تعريف 03:" يعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".[4]

تعريف شامل:" هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز وذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك لإظهار مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها".

ثانيـا: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

1-1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.[5]

---

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2006، ص60.

[2] توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص03.

[3] دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص42.

[4] فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص234.

[5] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص17.

1-2- المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم إجراء المقارنة.[1]

2- المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التمويل، الملاحق.

2-1- الميزانية:" هي صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول(المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات)".[2]

2-2- جدول حسابات النتائج:" هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحاً والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية".[3]

2-3- جدول تدفقات الخزينة:" يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة".[4]

2-4- جدول التمويل:" هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفروق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة".[5]

2-5- الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

---

[1] Jossette peyrad ; **Analyse Financière**, Librairie Vubret, 8ème édition, Paris, 1999, p p10-11.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص10.

[3] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006، ص 76.

[4] إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011، ص222.

[5] الياس بن ساسي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص108.

– المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

– المعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.[1]

ثالثا: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي: ونذكرها كالآتي:

1– أهداف تقييم الأداء المالي: من أهم أهداف تقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي:[2]

– الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

– تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة.

– الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط الشركة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها.

2– خطوات تقييم الأداء المالي: يتم تقييم الأداء المالي وفق الخطوات التالية:[3]

– الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل واعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

– احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

– دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع.

– وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسة للتعامل معها ومعالجتها.

---

[1] ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص ص75-84.

[2] سميحة سعادة، **تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص06.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات**، دار الحامد للنشر، ط 1، 2010، ص ص 51–52.

رابعـا: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القيـاس وهي كثيـرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لتقييم الأداء.[1]

وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:
- النظرة الثابتة تحقق في إطار تحليل الميزانية.
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

خامسا: التحليل المالي والأداء

يستعمل التحليل المالي من طرف مراقبي التسيير لمعرفة والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوع الأصول الواجب شراؤها، وحجم ونوع التمويل المناسب لكل نوع من أنواع تلك الأصول من أجل تحقيق أهداف المؤسسة وهذا بالعمل على:[3]

---

[1] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص52.

[2] اليمين سعادة، **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 25.

[3] سيد الهواري، **مدخل الى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص ص11-14.

– قرار الاستثمار طويل الأجل وكل ما يرتبط بهذا القرار من تحليل طرق تقييم مقترحات الاستثمار وكيفية حساب تكلفة الفرصة للأموال وأسعار الفرص البديلة وأسس حساب مخاطر الأعمال.

– قرار تمويل طويل الأجل وما يرتبط به من دراسة أفضل هيكل تمويلي للمؤسسة في ضوء الهياكل التمويلية للمؤسسات المماثلة في النشاط، وكذلك ما يرتبط من تحليل المصادر المثلى للتمويل طويل الأجل وأثر كل مصدر على ربحية المؤسسة من جهة وعلى كفاءة استخدام المال العام من ناحية أخرى.

– إدارة رأس المال العامل وما يرتبط به من كيفية رفع كفاءة إدارة السيولة.

– رفع كفاءة تحصيل الحقوق والاستفادة القصوى من فرص التأخير في الدفع.

– تحليل الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية ومواعيده.

– التحليل الاقتصادي للائتمان من حيث شروطه ومدته والناتج من زيادة المبيعات والمخاطر المتوقعة.

– اختيار مصادر تمويل قصيرة ومتوسطة الأجل وكل ما يرتبط بها من تحليل اقتصاديات كل من الائتمان المصرفي حسب أهداف المؤسسة.

تعمل كل من محاسبة التكاليف، الموازنات التقديرية، التحليل المالي على تقديم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة بالتفصيل، وتكون هذه المعلومات ذات طبيعة مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين أدائها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بأدوات التحليل المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، ومردودية المؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية (سيولة – استحقاق) باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

أولا: إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعيها المفصلة والمختصرة.

1- تعريف الميزانية المالية (سيولة – استحقاق)**:**" هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية".[1]

2- تعريف الميزانية المالية المختصرة:" هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة".[2]

والجدول الموالي يبين الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

الجدول رقم(1): الميزانية المالية المختصرة.

الأصول:	الخصوم:
الأصول الثابتة: -الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية. -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	**الأصول الدائمة:** -الأموال الخاصة. -الديون المتوسطة والطويلة الاجل. -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الاعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص45.

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص10.

الأصول المتداولة:	القروض قصيرة الاجل:
-المخزونات.	-حسابات المورد ومستحقاته.
-حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء).	-الاعتمادات البنكية الجارية.
-المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).	

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، 2011، ص66.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

بعد إعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في الميزانية المحاسبية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.

1- رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة".[1]

ويحسب رأس المال العامل بطريقتين:

- **من أعلى الميزانية:** **رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

- **من أسفل الميزانية:** **رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل**

1-1- أنواع رأس المال العامل: يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:[2]

1-1-1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

1-1-2- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل

[1] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص89.

[2] على عريوة حمزة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص32.

الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة = الأصول المتداولة – مجموع الديون.

1-1-3- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة = مجموع الديون.

1-2- الحالات المتعلقة برأس المال العامل:[2]

- **رأس المال العامل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- **رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

- **رأس المال العامل معدوم:** يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.[3] ويحسب بطريقتين هما:[4]

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة.

---

[1] بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص 90.

[2] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 127-128.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص129.

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية).

2-1- حدود احتياجات رأس المال العامل:[1]

- **احتياج في رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيات المصرفية احتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

- **احتياج في رأس المال العامل سالب:** المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

- **احتياج في رأس المال العامل معدوم:** أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

3- الخزينة الصافية (Tn):"هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة".[2] وتحسب الخزينة كالتالي:[3]

الخزينة = رأس المال العامل FRng – احتياجات راس المال العامل BFR

الخزينة = استخدامات الخزينة ET – موارد الخزينة RT

وتأخذ الخزينة الحالات الثلاث التالية:[4]

- **خزينة موجبة أي (BFRg < FR):** في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة بتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- **خزينة سالبة أي (FR < BFRg):** المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وأحيانا تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.

---

[1] عويس مصطفى إسماعيل، **تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية**، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص2.

[2] حسن لهيبي وعثمان يخلف، **التحليل المالي في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص26.

[3] Jean- Michel Delaveau, **Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux**, Dunod, Paris, 1999, p101.

[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص130.

- **خزينة معدومة أي (BFR = FR)**: بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى.

ثالثا: القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

يكتسب التمويل الذاتي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يعتبر من المؤشرات المالية الهامة التي يستند إليها في تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة، فالتمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف أخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دورا هاما خاصة في مرحلة إنشاء المؤسسة ومراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه[1]. سنتطرق هنا لتعريف التمويل الذاتي وكيفية حسابه.

1- قدرة التمويل الذاتي (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي)

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، سنتناول تعريفها وكيفية حسابها:

1-1- تعريف قدرة التمويل الذاتي :" هي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما تتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا والفرق الموجب بين ما تدفعه من نقود وما تحصله من نقود خلال فترة استغلالها يمثل قدرة التمويل الذاتي."[2]

1-2- حساب قدرة التمويل الذاتي :يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية[3]:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات.

وتوجد طريقتين أساسيتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي:

1-2-1- الطريقة الأولى (الطريقة المفسرة): وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الإستغلالية فقط، ويحسب كما يلي:[4]

---

[1] محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 112.

[2] خالص صافي صالح، **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص125.

[3] إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، ط 2، 2011، ص128.

[4] Chantal Buissart, M.Benkaci, **Analyse financière**, BERTI édition, Alger, Algérie, 2011, p 47.

الفائض النقدي الخام للاستغلال (أو العجز الخام للاستغلال)
+ المنتجات العملياتية الأخرى (ح/75 ما عدا ح/752).
- الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65 ما عدا ح/ 652)
+ منتجات مالية (ح/76) – أعباء مالية (ح/66).
+ المنتجات غير العادية (ح/77) - الأعباء غير العادية (ح/67).
- الضريبة على الأرباح (ح/695) = قدرة التمويل الذاتي للنشاط.

تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على استبيان أصل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، لكن يعاب عليها في ذات الوقت بصعوبة حسابها مقارنة بالطريقة التكميلية (الإضافية.)

1-2-2- الطريقة الثانية (طريقة المضاف): ويتم حسابها انطلاقا من أسفل جدول حسابات النتائج من خلال النتيجة الصافية كما يلي:[1]

النتيجة المحاسبية الصافية.
+ مخصصات الاعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).
- استرجاع الأعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).
- إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.
- فائض قيمة التنازل عن عناصر الأصول.
+ ناقص قيمة التنازل عن عناصر الاصول.
= قدرة التمويل الذاتى للنشاط.

إن تحديد قدرة التمويل الذاتي حسب الطريقة الإضافية، يكون جد بسيط وبسرعة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي.

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.

2-1- تعريف التمويل الذاتي:" يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة

[1] يوسف مامش وناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية العامة، ط1، 2008، ص45.

حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح".[1]

2-2- حساب التمويل الذاتي: يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية[2]:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها وتقييم أدائها هي النسب المالية.

أولا: تعريف النسب المالية: " هي علاقة بين قيميتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا".[3]

ثانيا: أهم النسب المالية: سنتناول أهم النسب مع احترام عدم تكرار النسب المتشابهة.

والشكل الموالي يبين أهم النسب:

الشكل رقم (02): النسب المالية.

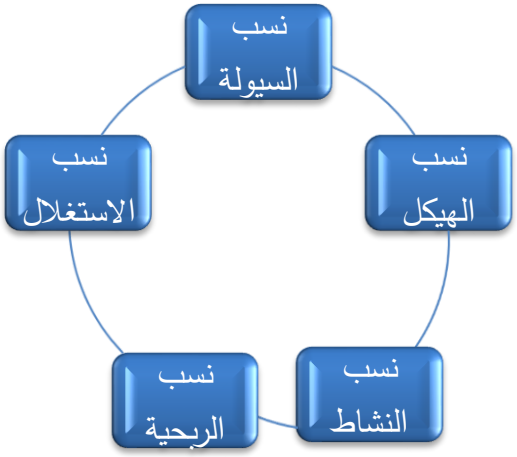

المصدر: من اعداد الطالبتين.

1- نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1-1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة،

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص44.

[2] محمد بوشوشة، مرجع سابق، ص 116.

[3] أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص51.

وتحسب كالتالي:[1]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الغير الجارية

- **نسبة التمويل الدائم > 1:** يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.
- **نسبة التمويل الدائم < 1:** هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.
- **نسبة التمويل الدائم =1:** يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

1-2- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:[2]

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأموال الثابتة

- **النسبة > 1:** يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

1-3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.

- **النسبة < 1:** تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

---

[1] بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص110.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.

[3] **المرجع نفسه**، ص45.

- **النسبة > 1:** تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

1-4- نسبة قابلية السداد: تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الاصول.

- **النسبة > 1:** يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.[2]

- **النسبة < 1:** يترتب على انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.[3]

2- نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

2-1- نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي:[4]

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الديون قصيرة الاجل.

- **النسبة >1:** معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

- **النسبة <1:** المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص46.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص333.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص333.

[4] بوشاشي بوعلام، مرجع السابق، ص111.

2-2- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي:[1]

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحقيق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية.

في أغلب الأحيان لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

2-3- نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي: [2]

نسبة السيولة الحالية = خزينة الأصول / الخصوم الجارية

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د، ق، أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

3- نسب النشاط: هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.[3]

ومن بين هذه النسب ما يلي:

3-1- نسبة دوران المخزون: يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية:[4]

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون (مرة).

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

3-2- معدل دوران الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية:[5]

---

[1] أبو الفتوح على فضالة، مرجع سابق، ص21.

[2] Chantal Buissart, **Analyse Financière**, 3ème édition, France, 2005, pp130-131.

[3] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص76.

[4] محمد الفيومي، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب**، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص83.

[5] بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص11.

معدل دوران الزبائن = مبيعات السنة / الزبائن + أوراق القبض.

3-2-1- متوسط فترة التحصيل: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، والعكس صحيح. ويحسب كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360/ معدل دوران الزبائن.

3-3- معدل دوران الموردين: يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:[1]

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / الموردون + أوراق الدفع.

3-3-1- متوسط فترة الدفع: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، ويحسب كالتالي:

متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الموردين.

4- نسب الربحية: وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية.[2]

4-1- هامش الربح الصافي: توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.[3]

هامش صافي الربح = (صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات) × 100 %

4-2- معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.[4]

---

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص51.

[2] خلدون إبراهيم الشريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص130.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003، ص97.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص103-104.

معدل العائد على حقوق الملكية = (الأرباح الصافية / الأموال الخاصة) × 100 %

4-3- معدل العائد على الاستثمار: يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام **ديبون**. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

معدل العائد على الاستثمار= (الأرباح الصافية / مجموع الأصول) × 100 %

5- نسب الاستغلال: لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة.

5-1- بالنسبة لرقم الأعمال: تقيس هذه النسب مردودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح، وأهم هذه النسب هي:

5-1-1- معدل الهامش الإجمالي: للهامش الإجمالي فائدة كبيرة لأنه يعتبر المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مردودية المؤسسة، ويحسب كالتالي:[1]

معدل الهامش الإجمالي = (الهامش الإجمالي / رقم الاعمال) × 100 %

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مردودية المؤسسة.

5-1-2- معدل القيمة المضافة: يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على احتياجات التمويل، ويحسب بالعلاقة التالية:[2]

معدل القيمة المضافة = (القيمة المضافة / رقم الاعمال) x 100 %

5-1-3- نسبة هامش الربح الصافي: تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربحا من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية: [3]

هامش الربح الصافي = (النتيجة الصافية / رقم الاعمال) x 100 %

---

[1] Chantal Buissart, M. Benkaci, op-cit, p56.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 170.

[3] **المرجع نفسه**، ص 171.

5-2- بالنسبة للقيمة المضافة: تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما لتقييم الأداء وتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساسا مصاريف المستخدمين والاهتلاكات، وأهم هذه النسب هي:

5-2-1- معدل اليد العاملة: تقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير العمال وأهميتها بالنسبة للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

معدل اليد العاملة = (مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة) x 100%.

5-2-2- معدل الاهتلاكات: تقيس مدى أو درجة اعتماد المؤسسة على الآلات أو المكننة، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

معدل الاهتلاكات = (الاهتلاكات / القيمة المضافة) x 100 %.

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الاهتلاكات، يدل هذا على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج، والعكس.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية

يعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء، ومن مؤشرات المردودية: نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية المالية، ونسبة المردودية التجارية، وسيتم تحليل هذه النسب كالتالي:

أولا: المردودية الاقتصادية: تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس كالتالي:[3]

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية.

حيث: الأصول الاقتصادية=رؤوس الأموال الدائمة=الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة

---

[1] Robert Papin, **Stratégie pour la création d'entreprise" création reprise développement**, 9ème édition, Dunod Paris, 2001, p 169.

[2] Robert Papin, op- cit, p 177.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص88.

الاجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.[1]

ثانيا: المردودية المالية: تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

ثالثا: المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.[3]

نسبة الربحية الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

[1] يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص19.

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص267.

[3] بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص11.

خلاصـــــــة:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الأدبيات النظرية حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والقدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي، وركزنا على النسب المالية والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الاستغلال، وأيضا مردودية المؤسسة المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية والمردودية التجارية، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

– تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعيـة المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي.

وفي الفصل الثاني سنحاول اسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيـــد:

سنحاول من خلال هذا الفصل قياس وتقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، وذلك بإسقاط ما تم تناوله في الفصل الأول.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول:** يتضمن تقديم عام لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.
- **المبحث الثاني:** سيتم تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.

وللقيام بهذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الوسائل هما:

- **الوثائق الداخلية:** كل ما تعلق بالوثائق المحاسبية أو الوثائق الإدارية الضرورية.
- **المقابلات:** أي مقابلة العديد من مسؤولي التعاونية وطرح الأسئلة عليهم ومناقشتهم في مواضيع تهم كل الجوانب المتعلقة بالبحث، وكانت مشاركتهم وتعاونهم لنا كبير يشكرون عليه.

المبحث الأول: مدخل عام لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة

سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة.

المطلب الأول: لمحة عن نشأة التعاونية

سنتناول في هذا المطلب لمحة تاريخية عن التعاونية ونشأتها.

أولا: لمحة تاريخية عن نشأة التعاونية[1]

من أجل تحسين وتطوير تجارة القمح وتداوله داخل وخارج البلاد أنشئ الديوان الوطني للقمح من طرف السلطات الاستعمارية وهذا في 15 أوت 1936، وفي سنة 1940 وبعد توسع مهامه تغيرت تسميته إلى الديوان الوطني للحبوب، وبعد حصول الجزائر على الاستقلال تغيرت تسميته إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب وذلك في 12 جويلية 1962.

الديوان الجزائري المهني للحبوب هو هيئة عمومية ذات طابع إداري واقتصادي يحتكر عمليتا استيراد وتصدير الحبوب والبقول الجافة، وتوزيعها إلى المستهلكين، بالإضافة إلى تسيير البرنامج الوطني لتخزين الحبوب، وللديوان استقلالية مالية، ويعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة، ولكي يقوم الديوان الجزائري بمهامه أسست ونظمت ثلاث تعاونيات واتحادات لمساعدته وهي:

- **تعاونيات الحبوب والخضر الجافة:** وهي مكلفة بجمع وتوزيع وتكييف وتخزين وتسويق الحبوب والخضر الجافة، إلى جانب تأطير ومساعدة المنتجين في مختلف العمليات المتعلقة بإنتاج الحبوب.
- **اتحاديات التعاونيات الفلاحية:** وهي مكلفة باستقبال الحبوب المستوردة وتخزينها ثم توزيعها إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة، ومن ثم تسويقها إلى مختلف وحدات التحويل.
- **اتحاد تعاونيات الحبوب:** مهمته توفير لصالح تعاونيات الحبوب والخضر الجافة لوازم وعتاد وأكياس التغليف والخيط والأسلاك وقطع الغيار ومواد معالجة الحبوب، وبعض المدخلات الفلاحية من أسمدة وأدوية مضادة للأعشاب الضارة.

ثانيا: نشأة تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة

هي من بين تعاونيات الحبوب والخضر الجافة تعمل تحت رقابة وتنظيم الديوان الاحترافي للحبوب، أنشئت من خلال المراسيم والقرارات التالية:

[1] اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف التعاونية من مصلحة الموارد البشرية.

- المرسوم 182/65 المؤرخ في 10جويلية 1965، والمرسوم 53/70 المؤرخ في 21 جويليـة 1970 المتعلق بتأسيس الهيئات.
- المرسوم المؤرخ في 12 جويلية 1962 المتعلق بتنظيم سوق الحبوب في الجزائر والديوان الاحترافي للحبوب.
- المرسوم 23/72 المؤرخ في 27 جويلية 1972 المتعلق بالشكل العام للتعاونيات وتأسيس المنظمات التعاونية.
- القرار 106/72 المؤرخ في7جويلية 1972 المتعلق بشكل التعاونية الفلاحية.

حسب هذه المراسيم واحتياجات سوق الحبوب والخضر الجافة في الجزائر، وكذا تقرير الرئيس المدير العام للديوان الاحترافي للحبوب، أسست تعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية المسيلة، وتتلخص مهامها في استقبال وتخزين ومعالجة وتوزيع الحبوب والخضر الجافة.

وقد تم إنشاؤها في جوان 1975، وبدأت نشاطها الفعلي في أوت 1978 في إطار إنشاء تعاونيات في المناطق الصحراوية، وكانت التعاونية تنشط عبر كامل التراب وتمتلك وسائل هامة تستطيع بواسطتها القيام بنشاطاتها دون صعوبة.

قبل سنة 2000 كانت تقوم بعملية البيع لوحدها أي شراء الحبوب والبقول ثم إعادة بيعها دون تدخل من طرف الديوان الجزائري الاحترافي، وكانت تحقق هامش ربح موجب في معظم الأحيان، وفي 31 ديسمبر 2000 قرر الديوان الجزائري الاحترافي باعتباره السلطة الوصية على التعاونية شراء كل مخزون آخر المدة للتعاونية، ومباشرة البيع لوحده، وأصبح نشاط التعاونية بعد سنة 2000 انتاجي خدمي.

- **انتاجي:** من خلال انتاج المزرعة النموذجية التي تمتلكها التعاونية وبيع منتجاتها.
- **خدمي:** تقديم خدمات للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب تتمثل في: تخزين وتسويق الحبوب والبقول الجافة مقابل الحصول على عمولات تخزين وتسويق.

هذا ما عكس التوجه الجديد للسلطة الوصية وهو مبادرة البيع بنفسه، وأصبحت مهام التعاونية تتمثل في تخزين وبيع الحبوب لصالح الديوان، وأصبحت ذات نشاط خدمي منذ سنة 2011م.

هناك مهام أخرى للتعاونية تتمثل في:

- القيام بجميع التدابير التقنية التي تجعل المنتوج او السلعة قابلا للاستعمال سواء للاستهلاك

أو البذر.

– تقوم بوظيفة تسويق القمح بنوعيه اللين والصلب للمطاحن، أما الشعير والخرطال فتسوقهما لمربي المواشي الذين تتوفر فيهم الشروط التي تحددها مديرية المصالح الفلاحية للولاية، أما البذور فتسوق لمنتجي الحبوب، وأما البقول الجافة فتسوق لجميع مستعمليها.

– تقوم بمهمة تأطير ومساعدة المنتجين، وهي من مهام نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج، وهي تساعد الفلاحين وتوجههم في فترات الحرث والبذر والحصاد والدرس.

المطلب الثاني: وحدات التخزين وعملاء التعاونية

سنتناول في هذا المطلب وحدات التخزين وكذا عملاء التعاونية بالمسيلة.

أولا: وحدات التخزين لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة

إن أهم وظائف التعاونية هي تخزين الحبوب والخضر الجافة، لذا فهي تمتلك وحدات تخزين تتوزع على عدة مناطق داخل ولاية وتقدر طاقتها التخزينية ب 501800 قنطار، والجدول التالي يمثل توزيع وحدات التخزين حسب المناطق وطاقة التخزين لكل وحدة.[1]

جدول رقم (02): توزيع وحدات التخزين حسب المناطق وطاقتها التخزينية

وحدة التخزين	الكمية بالقنطـــــار
سيدي عيسى	196000
سيدي هجرس	176000
المسيلة	104800
الديس	12000
بوسعادة	3000
عين الحجل	2000
جبل امساعد	2000
سيدي عامر	2000
امجدل	2000
بن سرور	2000
المـجمـــــوع	501800

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالتعاونية (احصائيات سنة 2017).

[1] اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف التعاونية من مصلحة المالية والمحاسبة.

ثانيا: عملاء تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة

يصنف العملاء إلى عملاء دائمون وهم المطاحن ومربي المواشي، وعملاء موسميون وهم المزارعون (مشترو البذور)، ونذكرهم كالآتي:

- **المطاحن:** تقوم التعاونية بدور الوساطة بين الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب والمطاحن في عملية بيع الحبوب (القمح اللين والصلب)، وذلك وفق برنامج مسطر من طرف الديوان.
- **الموالون:** توفر لهم التعاونية الكميات اللازمة من مادتي الشعير والخرطال لمواشيهم.
- **منتجي الحبوب:** توفر التعاونية البذور لتغطية طلب موسم الحرث والبذر، وتسهر مديرية البذور وتدعيم الإنتاج على متابعة عمليتي البذر والحصاد بكل جدية.
- **مشترو البقول الجافة:** تم انخفاض اعتماد التعاونية على البقول الجافة لعدم اقتراحها من طرف الديوان الجزائري كسلعة بيعية إلا في بعض الأوقات وهذا ما أدى بالتعاونية الى خسارة بعض عملائها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للتعاونية[1]

يتكون الهيكل التنظيمي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية المسيلة من المدير الذي يشرف على إدارة التعاونية ومدير مساعد مكلف بتسيير المزرعة النموذجية، وسكريتار رئيسي ومصلحة الأمن التي تسهر على توفير الأمن داخل التعاونية ووحدات التخزين، بالإضافة إلى أربع نيابات للتعاونية، ومهمة كل نيابة هي كالتالي:

أولا: نيابة مديرية المالية والمحاسبة: وتندرج تحتها ثلاث مصالح هي:

1- مصلحة المواد: يتمثل دورها في متابعة حركة المخزون سواء المدخلات أو المخرجات.

2- المصلحة التجارية: ويتمثل دورها الأساسي في عملية إعداد الفواتير وكذا عملية التحصيل.

3- مصلحة المحاسبة العامة: وهذه المصلحة ملزمة بمسك المحاسبة، وإعداد الميزانيات المختلفة (ميزانيات تقديرية، ميزانيات محاسبية، ميزانيات جبائية) وبالتالي تحديد المصاريف والايرادات.

ثانيا: نيابة مديرية البذور وتدعيم الإنتاج: وهناك ثلاث مصالح تابعة لها كالتالي:

1- مصلحة البذور: تتمثل مهمتها في تحديد احتياجات الفلاحين من البذور، والمساهمة في وضع البرامج السنوية لإنتاج البذور.

[1] اعتمادا على الوثائق المقدمة من مصلحة الموارد البشرية بالتعاونية.

2- مصلحة الارشاد الزراعي: تقوم هذه المصلحة بإرشاد الفلاحين الى الطرق الحديثة في الزراعة وخاصة ما تعلق بالأسمدة والدورة الزراعية واختيار نوعية البذور وكيفية استعمال العتاد الفلاحي.

3- مصلحة العتاد الفلاحي: وتتمثل مهمة هذه المصلحة في مساعدة الفلاحين بما تمتلكه التعاونية من عتاد فلاحي من خلال تقديم هذا العتاد في فترة الحرث والبذر وفترة الحصاد.

ثالثا: نيابة مديرية الموارد البشرية: تتكون هذه النيابة من ثلاث مصالح وهي:

1- مصلحة تسيير ملفات العاملين: مهمتها إعداد العقود ومتابعة حضور العمال وتقوم أيضا بالتنقيط الشهري وغيرها.

2- مصلحة الشؤون الاجتماعية: تتمثل مهمتها في الإشراف على تعويضات الأدوية، والعطل المرضية، والاتصال بالهيئات الاجتماعية مثل صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي.

3- مصلحة الأجور: مهمتها هي تحديد أجور العمال وتسديدها في آجالها المحددة.

رابعا: نيابة المديرية التقنية: وتندرج وظائفها حسب المصالح التابعة لها كما يلي:

1- مصلحة التخزين: مهمتها متابعة حركة المخزون كميا سواء المدخلات أو المخرجات وإعداد التقارير اللازمة لذلك.

2- مصلحة الوسائل العامة: يتلخص دورها بمراقبة ومتابعة كل الوسائل التي تمتلكها التعاونية، من أجل المحافظة عليها، وإجراء عملية الصيانة الدورية لها.

3- مصلحة النوعية: ويتمثل دور هذه المصلحة في مراقبة المواد الموجودة بالمخازن، وتحديد المعايير، بالإضافة إلى السهر على بقاء جودة المواد المخزنة.

والشكل التالي يبين لنا الهيكل التنظيمي للتعاونية.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للتعاونية

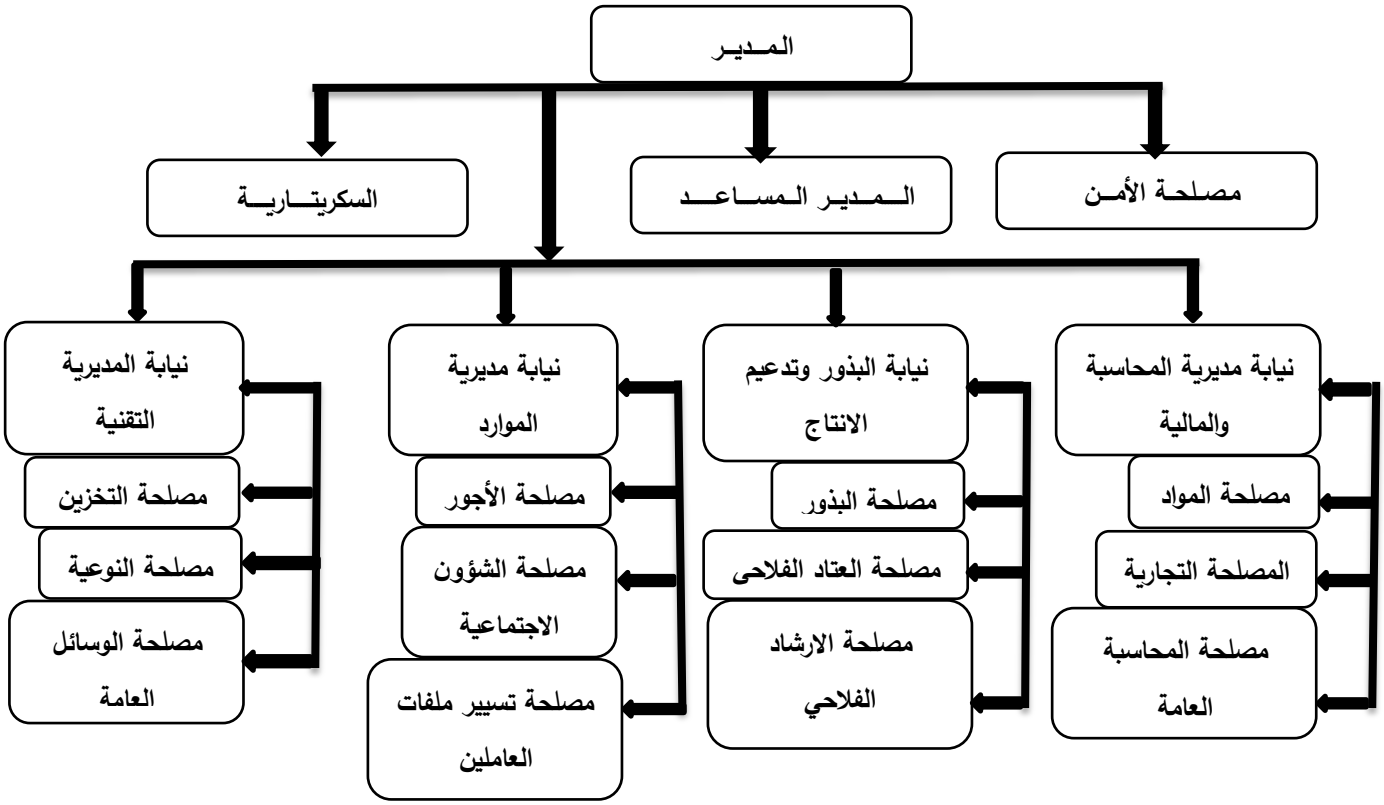

المصدر: مصلحة الموارد البشرية بالتعاونية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة

قصد تطبيق ما جاء في الجانب النظري، سنحاول في هذا المبحث عرض ميزانيات السنوات(2014-2015-2016) لتحديد دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

المطلب الأول: عرض لمصادر المعلومات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية من تقييم أدائها ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للتعاونية للفترة الممتدة من (2014-2016)، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

أولا: عرض الميزانية المحاسبية للتعاونية للفترة ما بين (2014-2016)

الميزانية المحاسبية مكونة من جانبين أساسيين هما الأصول والخصوم، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المحاسبية للتعاونية للفترة الممتدة من(2014-2016) بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم على حدا.

1- جانب الأصول للميزانية المحاسبية للتعاونية للفترة(2014-2016)

سنقوم بتناول جانب الأصول من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03): الميزانية المحاسبية للتعاونية جانب الأصول للسنوات (2013-2014-2015-2016). وحدة القياس: (دج).

الأصول / السنوات	2013	2014	2015	2016
أصول غير جارية:				
فارق بين الاقتناء-المنتوج السلبي أو الإيجابي	-	-	-	-
تثبيتات معنوية	-	-	-	-
تثبيتات عينية	-	-	-	-
أراض	8240647.46	8240647.46	8240647.46	8240647.46
مبان	28111897.40	24619921.62	22117456.32	19459129.13
تثبيتات عينية أخرى	186260439.69	161400724.11	127513474.98	98267776.36
تثبيتات ممنوح امتيازها	-	-	-	-
تثبيتات يجرى إنجازها	-	-	-	-

تثبيتات مالية	–	–	–	–
سندات موضوعية موضوع العدالة	–	–	–	–
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحق بها	19489000.00	19489000.00	19489000.00	19489000.00
سندات أخرى مثبتة	–	–	–	–
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	–	–	–	–
ضرائب مؤجلة على الأصول	–	–	–	–
مجموع الأصول غير الجارية	**242101984.55**	**213750293.19**	**177360578.76**	**145456552.95**
أصول جارية:				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	907060.63	826273.63	1018393.49	732669.99
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	–	–	–	–
الزبائن	517799058.29	524776918.19	511980224.19	504636542.38
المدينون الآخرون	1065924318.22	1037185245.00	1031141474.18	1007922288.24
الضرائب وما شابهها	–	–	–	–
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	–	–	–	–
الموجودات وما شابهها	–	–	–	–
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية	–	–	–	–
الخزينة	43018345.08	39170377.20	42506774.21	38309043.42
مجوع الأصول الجارية	**1627648782.22**	**1601958814.02**	**1586646866.07**	**1551600544.03**
المجموع العام للأصول	**1869750766.77**	**1815709107.21**	**1764007444.83**	**1697057096.98**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف التعاونية (الملحق رقم 1).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول المؤسسة في انخفاض طوال فترة الدراسة، وعند تفصيلنا في تركيبة أصول المؤسسة نجد أن في سنة2015 انخفض مجموع أصولها بنسبة (3%) وسنة 2016 انخفض بنسبة (4%) وهذا راجع إلى:

انخفاض في الأصول غير الجارية: خلال سنوات الدراسة (2014–2016) قدر الانخفاض سنة 2015 بنسبة (17%) وهذا راجع إلى الانخفاض في المباني بنسبة (10,16%) والتثبيتات العينية الأخرى بنسبة (21%)، وقدر الانخفاض سنة2016 بنسبة (18%) وهذا راجع لانخفاض المباني بنسبة (12%) والتثبيتات العينية الأخرى بنسبة (22,94%)، وهذا يعني أن هناك مكونات

أخرى للأصول لها أكثر أهمية من الاستثمارات.

انخفاض في الأصول الجارية: بنسبة (1%) سنة2015، ونسبة (2,3%) سنة 2016، وهـذا الانخفاض راجع إلى:

– المخزونات: نلاحظ زيادة في سنة 2015 بنسبة (23,25%) وانخفاض بنسبة (28,1%) سنة 2016 علما أن المخزون يخص المواد واللوازم المستهلكة من طرف التعاونية.

– الزبائن: نلاحظ انخفاض في سنة 2015 بنسبة (2,4%) وانخفاض بنسبة (1,4%) سنة 2016 وانخفاض الزبائن راجع إلى أن هناك نوعين من الزبائن: دائمون وموسميون (مرتبطون بموسم البذر) وموسم البذر يتحكم فيه الإنتاج الوطني وتذبذبه مرتبط بهذا الأخير (وهم عملاء عادة غير مدرجين في برنامج التعاونية لذا تستطيع الاستغناء عنهم)، وانخفاض المدينون الآخرون بنسبة (0,6%) سنة 2015 وانخفاض بنسبة (2,25%) سنة2016.

– الخزينة: نلاحظ زيادة سنة 2015 بنسبة (8,5%) وانخفاض سنة 2016 بنسبة (9,8%) وعلى العموم هي منخفضة بسبب انخفاض العمولات المتحصل عليها من خلال الخدمات المقدمة من طرف التعاونية.

2- جانب الخصوم للميزانية المحاسبية للتعاونية خلال الفترة (2014-2016)

سنقوم بتناول جانب الخصوم من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (04): الميزانية المحاسبية للتعاونية جانب الخصوم للسنوات (2014-2015-2016). الوحدة: الدينار الجزائري(دج).

الخصوم / السنوات	2014	2015	2016
رؤوس الأموال الخاصة:			
راس مال تم إصداره	4.00	4.00	4.00
رأس مال غير مستعان به	–	–	–
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة	8107815.98	8107815.98	8107815.98
فوارق إعادة التقييم	–	–	–
فارق المعادلة	–	–	–
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع	-54409238.92	-23950019.69	11222364.73
رؤوس أموال خاصة اخرى/ ترحيل من جديد	395863153.12	341443076.22	309314598.98
حصة المؤسسة المدمجة	–	–	–
حصة ذوي الأقلية	–	–	–
المجموع	**349561734.18**	**325600876.51**	**328644783.69**

الخصوم الغير جارية:			
قروض وديون مالية	350282470.92	289324357.67	237023741.42
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	–	–	–
ديون أخرى غير جارية	–	–	–
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	153596828.21	139513374.39	113452214.20
مجموع الخصوم غير الجارية	**503879299.13**	**428837732.06**	**350475955.62**
الخصوم الجارية:			
موردون وحسابات ملحقة	670858358.22	715751912.88	722279728.72
ضرائب	–	–	–
ديون أخرى	291409715.68	293816923.38	295656628.95
خزينة سلبية	–	–	–
مجموع الخصوم الجارية	**962268073.90**	**1009568836.26**	**1017936357.67**
المجموع العام للخصوم	**1815709107.21**	**1764007444.83**	**1697057096.98**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف التعاونية (الملحق رقم 1).

نلاحظ أن خصوم التعاونية في انخفاض مستمر خلال الفترة المدروسة(2014-2016) بنسبة (3%) سنة 2015 وبنسبة (4%) سنة 2016، وهذا راجع إلى انخفاض في:

الأموال الخاصة: حيث انخفضت سنة 2015 بنسبة (7%) وزادت سنة 2016 بنسبة (1%) وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية كانت سالبة لسنتي 2014 و2015 على التوالي وأصبحت موجبة سنة 2016. وهي تتكون من:[1]

– رأس المال الخاص: مقدر ب (4 دج) وهو مبلغ مقدر بالدينار الرمزي من طرف وزارة الفلاحة، باعتبارها تم انشاؤها من طرف الاستعمار الفرنسي ولم يتم إعادة تقييمها حتى الآن (وهي تعتبر خصوصية بالنسبة للتعاونيات الفلاحية على المستوى الوطني).

– الخصوم غير الجارية: نلاحظ انخفاض سنة 2015 بنسبة (15%) وانخفضت سنة 2016 بنسبة (18%) والنقص في الديون يدل على تسديد القروض وكذا الفوائد المركبة، والديون طويلة الأجل ناتجة عن قرض لشراء العتاد الفلاحي وهو مدعم بنسبة (60%) والباقي يسدد عن طريق البنك (40%) وبأسعار فائدة مركبة تسدد على مدة 10 سنوات.

[1] مقابلة مع المسؤول المباشر لقسم المالية والمحاسبة للتعاونية، أجريت بتاريخ يوم: 08/ 03/ 2018 على الساعة العاشرة صباحا.

الشكل رقم (04): مختلف تطور رؤوس الأموال للتعاونية لسنوات الدراسة

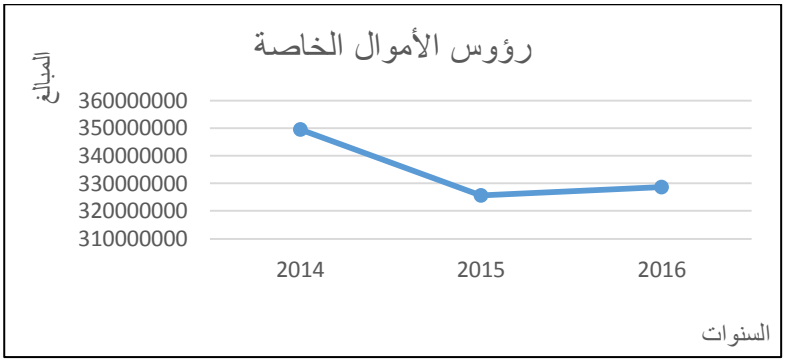

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

الخصوم الجارية: زادت بنسبة (5%) سنة 2015 وبنسبة (1%) سنة 2016، وهي ناتجة عن:

- زيادة في الموردين: بنسبة (7%) سنة 2015 وبنسبة (1%) سنة 2016، حيث تقوم التعاونية بتقديم خدمات للديوان الجزائري الاحترافي للحبوب وذلك بتخزين وتسويق سلعه، وبالتالي فالديوان هو المورد الرئيسي للتعاونية بالإضافة إلى الفلاحين الذين يبيعون لها المحاصيل السنوية.
- الديون الأخرى: زادت بنسبة (0,8%) سنة 2015 وزادت بنسبة (0,6%) سنة 2016.

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج للتعاونية للفترة ما بين (2014-2016)

سنقوم بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات(2014-2015-2016) كما يلي:

جدول رقم (05): جدول حسابات النتائج للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

البيـــان / الســـنـــة	2014	2015	2016
رقم الاعمال:	**217506290.23**	**239655808.30**	**298399588.84**
التغير في المخزون	-	-	-
انتاج مثبت	-	-	-
إعانات الإستغلال	-	-	-
انتاج السنة المالية (1)	**217506290.23**	**239655808.30**	**298399588.84**
المشتريات المستهلكة	- 9216153.69	- 10188228.48	- 16152621.55
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	- 21832232.70	- 23799741.15	- 25520393.11
استهلاكات السنة المالية(2)	**- 31048386.39**	**- 33987969.63**	**- 41673014.66**
القيمة المضافة للاستغلال(2-1)	**186457903.84**	**205667838.67**	**256726574.18**
أعباء المستخدمين	- 190177806.07	- 197565779.25	- 224650718.49
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	- 20300.00	- 14300.00	- 746200.00
الفائض الإجمالي للاستغلال	**- 3740202.23**	**- 8087759.42**	**31329655.59**
الإيرادات العملياتية الأخرى	26539700.83	21432614.19	19027306.18
الأعباء العملياتية الأخرى	- 248457.87	- 25254.33	- 862725.48
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	- 72873199.19	- 49881077.50	- 36375207.89

الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	23997.65	-	-
مبلغ منتجات غير مدرجة ؟؟؟؟	-	-	881108.76
النتيجة العملياتية (5)	**- 50298160.81**	**- 20385958.22**	**14000137.26**
الإيرادات المالية	-	-	-
الأعباء المالية	- 4104328.11	- 3564061.47	- 2777772.53
النتيجة المالية (6)	**- 4104328.11**	**- 3564061.47**	**- 2777772.53**
النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)	**- 54402488.92**	**- 23950019.69**	**11222364.73**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	- 6750.00	-	-
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	-	-	-
مجموع إيرادات الأنشطة العادية	244069988.71	261088422.49	318308003.78
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-298479227.63	-285038442.18	-307085639.05
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	**- 54402488.92**	**- 23950019.69**	**11222364.73**
العناصر غير العادية –الإيرادات	-	-	-
العناصر غير العادية –الأعباء	-	-	-
النتيجة غير العادية (9)	-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية (10)	**- 54402488.92**	**- 23950019.69**	**11222364.73**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف التعاونية (الملحق رقم 2).

من خلال جدول حسابات النتائج للفترة المدروسة سنقوم بتحليل مختلف نتائج التعاونية كما يلي:

1- رقم الأعمال: هو قيمة المبيعات المحققة للمؤسسة خلال السنة حسب نشاطها.

جدول رقم (06): رقم الأعمال للسنوات(2014-2015-2016) للتعاونية بالمسيلة

البيان / السنة	2014	2015	2016
رقم الأعمال	217506290.23	239655808.30	298399588.84
نسبة التغير	-	%10,2	%24,51

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

نلاحظ تزايد في رقم الأعمال حيث زاد سنة 2015 بنسبة (10,2%) وارتفعت سنة 2016 بنسبة (24,5%)، وذلك راجع لزيادة الخدمات المقدمة من طرف التعاونية (لأنها مؤسسة خدمية)، ورقم أعمال التعاونية يتمثل في تخزين وبيع الحبوب لصالح الديوان مقابل عمولات وهي كما يلي:[1]

- الحصول على 35 دج / قنطار مباع من القمح.

[1] اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

- الحصول على 30 دج / قنطار مباع من الشعير.
- الحصول على 30 دج / قنطار مباع من البقول الجافة.
- الحصول على 30 دج / قنطار مباع من البذور.
- الحصول على 10 دج / قنطار مخزن من أي نوع من الحبوب.
- بالإضافة إلى (4%) ناتج من كراء العتاد الفلاحي والباقي يأخذه الديوان الوطني الجزائري.

الشكل رقم (05): مختلف تطورات رقم أعمال التعاونية لسنوات الدراسة

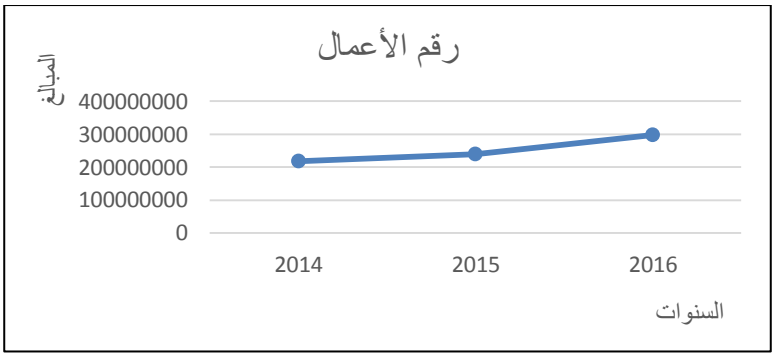

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

2- تحليل القيمة المضافة للاستغلال: وهي الفرق بين انتاج السنة المالية واستهلاكها.

جدول رقم (07): القيمة المضافة للاستغلال لسنوات الدراسة

البيان/ السنة	2014	2015	2016
القيمة المضافة للاستغلال	186457903.84	205667838.67	256726574.18
نسبة التغير	-	%10,3	%24,83

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

نلاحظ تزايد في القيمة المضافة بنسبة (10,3%) سنة 2015 وتزايد بنسبة (24,83%) سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مقارنة باستهلاكات السنة المالية.

3- تحليل الفائض الإجمالي للاستغلال: يمثل الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.

جدول رقم (08): يمثل الفائض الإجمالي للاستغلال لسنوات الدراسة

البيان/ السنة	2014	2015	2016
الفائض الإجمالي للاستغلال	-3740202.23	8087759.42	31329655.59
نسبة التغير	-	%316,24	%287,4

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

نلاحظ من الجدول أن هناك تزايد خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة الفائض الإجمالي

للاستغلال سنة 2015 بنسبة (316,24%) وسنة 2016 بنسبة (287,4%)، وهذا راجع إلى أن القيمة المضافة للاستغلال كانت أكبر من أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة وحققت فائضا تمثل في الفائض الإجمالي للاستغلال.

4- النتيجة العملياتية: تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها.

جدول رقم (09): يمثل النتيجة العملياتية لسنوات الدراسة

البيان/ السنة	2014	2015	2016
النتيجة العملياتية	-50298160.81	-20385958.22	14000137.26
نسبة التغير	-	%59,47	%168,68

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

نلاحظ تزايد في النتيجة العملياتية ناتجة عن الفائض الإجمالي للاستغلال، وبالرغم من تزايدها في سنتي (2014-2015) تبقى النتيجة سالبة، وهذا راجع إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات كانت مرتفعة ولم تغطها لسنتين متتاليتين وأصبحت موجبة في سنة 2016.

5- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي حاصل جمع نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية.

جدول رقم (10): يبين النتيجة الصافية للسنة المالية لسنوات الدراسة

البيان/ السنة	2014	2015	2016
النتيجة الصافية للسنة المالية	-54409238.92	-23950019.69	11222364.73
نسبة التغير	-	%55,98	% 146,86

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

نلاحظ انخفاض العجز المحقق للسنتين المتتاليتين (2014-2015) بنسبة (55,98%) لسنة 2015 وبنسبة (146,86%) لسنة 2016، ويعود العجز المحقق لسنتي (2014-2015) لانخفاض قيمة النتيجة العملياتية والنتيجة المالية لأنها لم تحقق إيرادات مالية. والنتيجة العادية قبل الضريبة هي نفسها النتيجة الصافية للسنة المالية وذلك لخضوع التعاونية إلى إعفاءات ضريبية تقدمها الحكومة من خلال المادة 138 والمادة 218 من قانون الضرائب المباشرة والذي يتضمن إعفاء تعاونيات الحبوب من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.[1]

[1] مقابلة مع المسؤول المباشر لقسم المالية والمحاسبة للتعاونية، أجريت بتاريخ يوم: 08/ 03/ 2018 على الساعة 11 صباحا.

الشكل رقم (06): النتيجة الصافية للتعاونية للسنوات(2014-2015-2016)

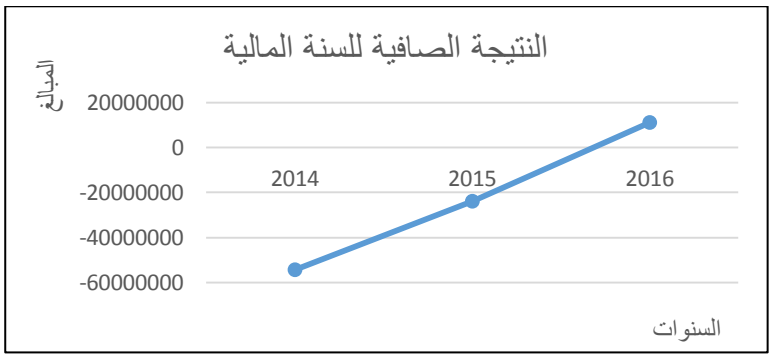

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

لتقييم الأداء المالي للتعاونية نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للفترة الممتدة من (2014-2016) وحساب أهم مؤشرات التوازن المالي.

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة

بهدف الحصول على الميزانية المالية المختصرة للتعاونية للفترة الممتدة من (2014-2016)، ننطلق من ميزانيتها المحاسبية الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث وتبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق، ومنه يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

جدول رقم(11): جانب الأصول للسنوات (2014-2015-2016) .الوحدة(دج)، النسبة%

الأصول/ البيان	2014		2015		2106	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	**213750293.19**	**11.77**	**177360478.76**	**10.05**	**145456552.95**	**8.57**
الأصول المتداولة	**1601958814.02**	**88.23**	**1586646866.07**	**89.95**	**1551600544.03**	**91.43**
قيم الاستغلال	826273.63	0.05	1018393.49	0.06	732669.99	0.05
قيم قابلة للتحقيق	1561962163.19	97.5	1543121698.37	97.26	1512558830.62	97.48
قيم جاهزة	39170377.20	2.45	42506774.21	2.68	38309043.42	2.47
المجموع	**18157091107.21**	**%100**	**1764007444.83**	**%100**	**1697057096.98**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبيتين اعتمادا على الميزانية المحاسبية.

جدول رقم (12): جانب الخصوم للسنوات(2014-2015-2016).الوحدة(دج)، النسبة%

الخصوم/ البيان	2014		2015		2106	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الخصوم الدائمة	**853441033.31**	**47**	**754438608.57**	**42.77**	**679120739.31**	**40.02**
أموال خاصة	349561734.18	40.96	325600876.51	43.16	328644783.69	48.39

خصوم غير متداولة	503879299.13	59.04	428837732.06	56.84	350475955.62	51.61
الخصوم المتداولة	**962268073.90**	**53**	**1009568836.26**	**57.23**	**1017936357.67**	**59.98**
المجموع	**18157091107.21**	**%100**	**1764007444.83**	**%100**	**1697057096.98**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المحاسبية.

من خلال الميزانيتين الماليتين المختصرتين نلاحظ أن:

– بالنسبة للأصول: نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يدل على أن التعاونية ذات نشاط خدمي كبير.

– بالنسبة للخصوم: نلاحظ أن الخصوم المتداولة أكبر من الأموال الدائمة مما يدل على أن المؤسسة قد تواجه صعوبة في سداد الديون في موعد استحقاقها.

ثانيا: حساب مؤشرات التوازن المالي

سنقوم بحساب أهم المؤشرات وهي: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng)

ويحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (13): حساب رأس المال العامل للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

البيان / السنة	العلاقة	2014	2015	2016
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	الأموال الدائمة – الأصول الثابتة	853441033.31	754438608.57	679120739.31
		213750293.19	177360478.76	145456552.95
	FRng =	**639690740.12**	**577078029.81**	**533664186.36**
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	الأصول المتداولة – ديون قصيرة	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
		962268073.90	1009568836.26	1017936357.67
	FRng=	**639690740.12**	**577078029.81**	**533664186.36**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب خلال الفترة بالرغم من تناقصه وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل مما يؤكد أن للمؤسسة هامش أمان، حيث تمكنت من تمويل أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة وحققت فائضا ماليا تستخدمه في تمويل دورة الاستغلال.

1-1- أنواع رأس المال العامل: سبقت الإشارة إلى أنه هناك ثلاث أنواع لرأس المال العامل، سنقوم بعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (14): أنواع رأس المال العامل لسنوات الدراسة لتعاونية المسيلة

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	349561734.18	325600876.51	328644783.69
الأصول الثابتة	213750293.19	177360578.76	145456552.95
راس المال العامل الخاص	**135811440.99**	**148240297.75**	**183188230.74**
الأصول المتداولة	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
راس المال العامل الإجمالي	**1601958814.02**	**1586646866.07**	**1551600544.03**
الديون طويلة الاجل	503879299.13	428837732.06	350475955.62
الديون قصيرة الاجل	962268073.90	1009568836.26	1017936357.67
راس المال العامل الأجنبي	**1466147373.03**	**1438406568.32**	**1368412313.29**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:** نلاحظ أنه موجب خلال فترة الدراسة ومتزايد وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة من أموالها الخاصة ووجود مقدار إضافي لتغطية الديون القصيرة الأجل، ويعني أيضا وجود فائض لتمويل الخصوم الغير جارية.
- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:** نلاحظ انه موجب خلال فترة الدراسة بالرغم من انخفاضه من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى انخفاض في القيم القابلة للتحقيق (الزبائن والمدينون الآخرون).
- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ انه موجب طيلة الفترة وهذا يعني انها تعتمد على الديون في نشاطها، وتناقصه يدل على تسديد المؤسسة للقروض وكذا الفوائد.

الشكل رقم (07): مختلف رؤوس الأموال العاملة

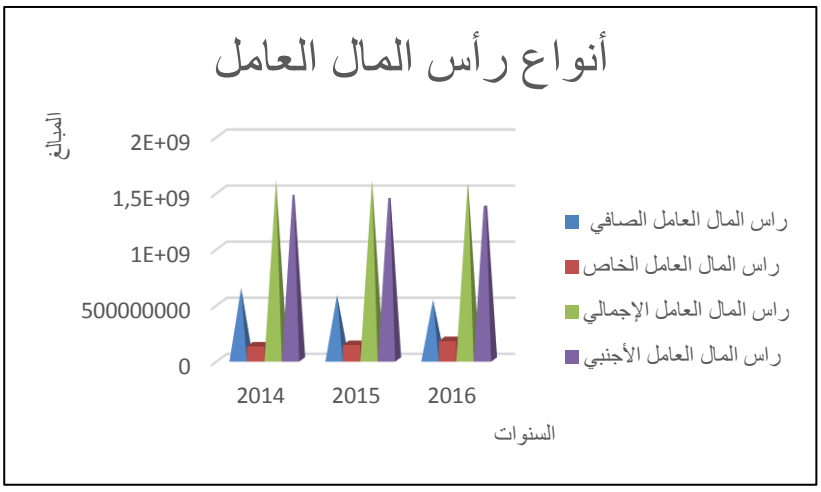

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

2- احتياجات رأس المال العامل (BFR). ويتم حسابها كالتالي:

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال –القيم الجاهزة) – (د.ق.أ – السلفات المصرفية).

جدول رقم (15): حساب احتياج رأس المال العامل للسنوات (2014-2015-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الأصول المتداولة عدا النقدية	**1562788436.82**	**1544140091.86**	**1513291500.61**
الأصول المتداولة	1601958814.02	1586646866.07	1551600544.03
القيم الجاهزة	39170377.20	42506774.21	38309043.42
الخصوم المتداولة عدا سلفات المصرفية	**962268073.90**	**1009568836.26**	**1017936357.67**
ديون قصيرة الأجل	962268073.90	1009568836.26	1017936357.67
السلفات المصرفية	00	00	00
احتياج رأس المال العامل	**600520362.92**	**534571255.6**	**495355142.94**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن للمؤسسة احتياجات في رأس المال العامل موجبة خلال الفترة المدروسة، ورغم الانخفاض في قيمتها إلا أنها لم تغط احتياجات دورة الاستغلال، وهذا راجع إلى ارتفاع المدينون الآخرون، مما يعني أنها تحتاج إلى مصادر لتغطية احتياجاتها.

3- الخزينة الصافية (Tn): تحسب بطريقتين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (16): حساب الخزينة الصافية للتعاونية لسنوات الدراسة

البيان / السنوات	العلاقة	2014	2015	2016
الخزينة الصافية من أعلى الميزانية	**FRng – BFR = Tn**	639690740.12	577078029.81	533664186.36
		600520362.92	534571255.6	495355142.94
		39170377.20	**42506774.21**	**38309043.42**
الخزينة الصافية من أسفل الميزانية	**ET – RT = Tn**	39170377.20	42506774.21	38309043.42
		00	00	00
		39170377.20	**42506774.21**	**38309043.42**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل موجب وهو أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي الخزينة موجبة، وذلك خلال كل فترة الدراسة مما يحقق شروط التوازن المالي للتعاونية.

الشكل رقم (08): مختلف مؤشرات التوازن المالي

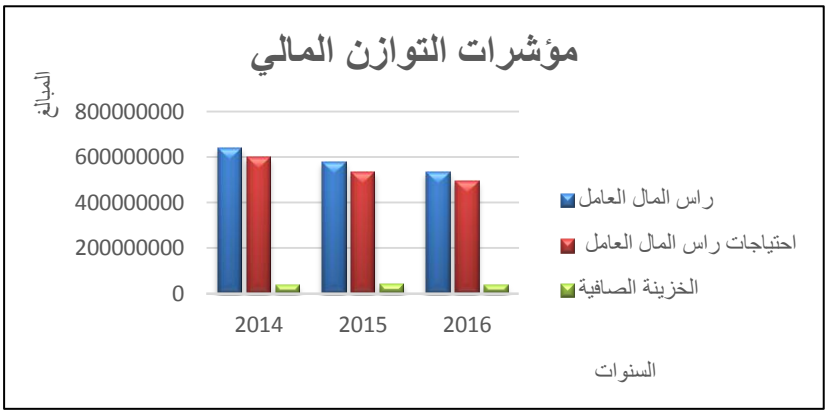

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

ثالثا: حساب القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية(الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وسنتناول القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي كالتالي:

1- حساب القدرة على التمويل الذاتي: وتحسب وفق العلاقة التالية:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات.

ويتم عرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم (17): حساب القدرة على التمويل الذاتي للتعاونية لسنوات الدراسة

البيان / السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	(54402488,92)	(23950019,69)	11222364,73
الاهتلاكات والمؤونات	72873199,19	49881077,50	36375207,89
القدرة على التمويل الذاتي	**18470710,27**	**25931057,81**	**47597572,62**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للتعاونية.

نلاحظ من خلال الجدول أن القدرة على التمويل الذاتي للتعاونية في تحسن مستمر وهذا راجع للتناقص في الخسارة السالبة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 كما أنها حققت نتيجة موجبة سنة 2016 وظهر التحسن بالرغم من التناقص في قيمة الاهتلاكات والمؤونات.

2- حساب التمويل الذاتي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

ويتم عرضها في الجدول الموالي:

جدول رقم (18): حساب التمويل الذاتي للتعاونية للسنوات(2014-2015-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
القدرة على التمويل الذاتي	18470710,27	25931057,81	47597572,62
توزيعات الأرباح	00	00	00
التمويل الذاتي	**18470710,27**	**25931057,81**	**47597572,62**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للتعاونية.

نلاحظ من خلال الجدول أن التمويل الذاتي للتعاونية في تزايد من سنة إلى أخرى عبر سنوات الدراسة، وذلك راجع إلى الزيادة في القدرة على التمويل الذاتي وانعدام توزيعات الأرباح.

الشكل رقم (09): تطورات القدرة على التمويل الذاتي والتمويل الذاتي للتعاونية لسنوات الدراسة

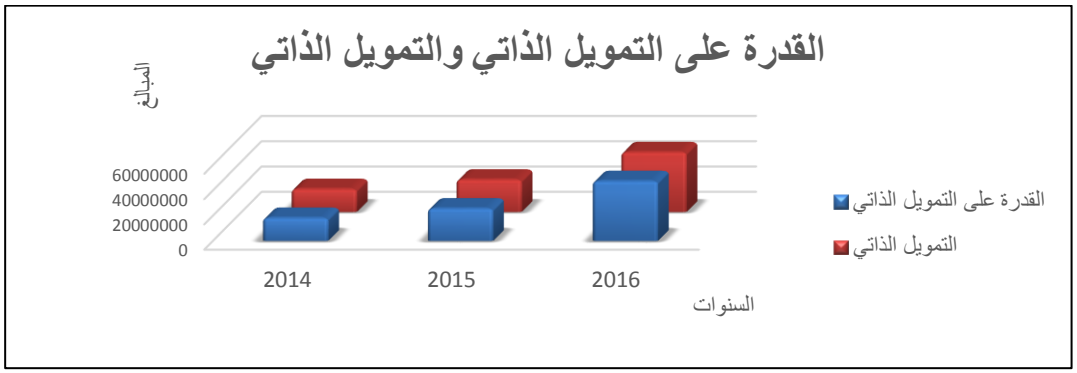

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

اعتمادا على الميزانيات المالية المختصرة سنحلل الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال النسب المالية.

أولا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الهيكل: تقوم المؤسسة بواسطة هذه النسب بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، والجدول التالي يبين أهم هذه النسب:

جدول رقم (19): حساب نسب الهيكل للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول غير جارية	3.99	4.25	4.67
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	1.64	1.84	2.26
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.24	0.23	0.24
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.81	0.82	0.81

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة لنسبة التمويل الدائم:** هذه النسبة تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ومن خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم غطى جميع الأصول الثابتة خلال الفترة المدروسة وهو في تزايد مستمر مما يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا.

- **بالنسبة لنسبة التمويل الخاص:** تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، ومن خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أنها في تزايد مستمر وهذا يشير إلى قدرة المؤسسة على التحكم في أصولها الغير جارية باستخدام أموالها الخاصة وهذا ما يشكل ضمان للمتعاملين مع المؤسسة.

- **بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية:** من خلال الجدول نلاحظ أن الديون أكبر من الأموال الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون وهي غير مستقلة ماليا، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.

- **بالنسبة لنسبة قابلية السداد:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وهذه النسب هي مرتفعة تتراوح بين 81% و82% وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل في زيادة وتمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها.

الشكل رقم (10): مختلف تطور نسب الهيكل للسنوات من (2014-2016)

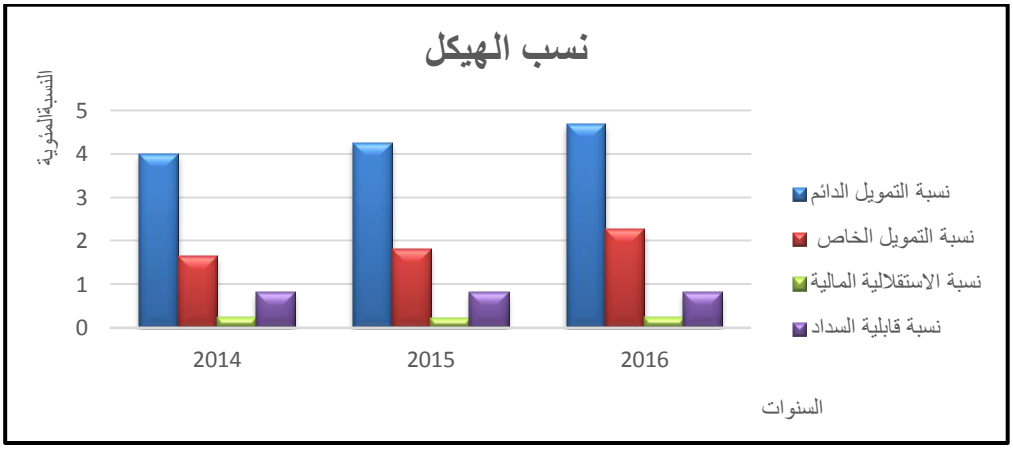

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة للحكم على سيولة المؤسسة ومدى توفرها لسداد التزاماتها قصيرة الأجل، ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20): حساب نسب السيولة للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

النسبة	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	1.6647	1.5717	1.5243
نسبة السيولة السريعة	(القيم القابلة للتحقيق + خزينة الأصول) / الخصوم الجارية	1.6639	1.5705	1.5235
نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0.041	0.042	0.038

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة.

التحليل:

- **بالنسبة للسيولة العامة:** نلاحظ أن النسبة تجاوزت الواحد خلال السنوات الثلاث، يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل، ويدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب من أسفل.

بالمقابل، ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل لم تكف لتمويل الأصول المتداولة أدى بالمؤسسة للجوء إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز.

- **بالنسبة للسيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها وبالرغم من استبعاده نلاحظ أن النسب لم تتغير عن نسب السيولة العامة وبقيت نفسهـــا هذا راجع لعدم وجود مخزون في التعاونية (لأنها مؤسسة خدمية وليست إنتاجية).

- **بالنسبة للسيولة الجاهزة:** هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة منخفضة وهذا راجع لطبيعة عمل التعاونية (أي تقديم الخدمات بعمولة منخفضة).

الشكل رقم (11): مختلف تطور نسب السيولة للفترة (2014-2016)

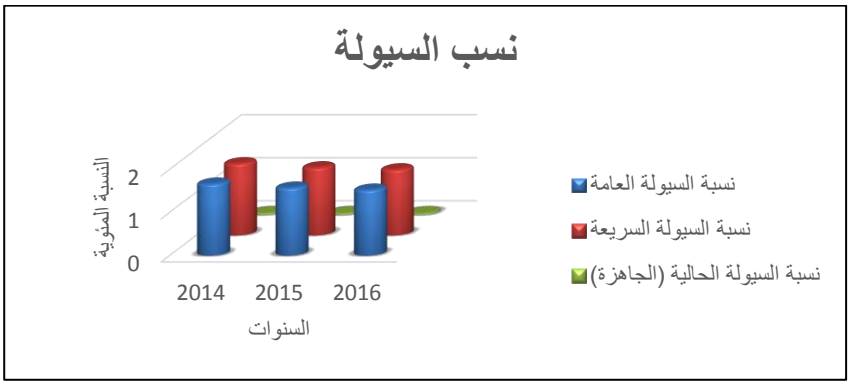

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

ثالثا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب النشاط

كما تطرقنا في الجانب النظري أن نسب النشاط تستخدم مجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو إلى مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقا في مجال التحليل المالي هي معدلات الدوران، لكن ونظرا لطبيعة نشاط التعاونية الخدمي (أي ليس انتاجي ولا تجاري) لم نتمكن من تطبيق نسب النشاط عليها.

رابعا: تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية

تهدف هذه النسب إلى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من مختلف الأنشطة، ويمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم (21): حساب نسب الربحية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

البيان / السنوات	العلاقة	2014	2015	2016
هامش صافي الربح	النتيجة الصافية / المبيعات	- 0.25	- 0.1	0.0376
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	- 0.1556	- 0.074	0.034
معدل العائد على الاستثمار	النتيجة الصافية / مجموع الاصول	- 0.0299	- 0.0136	0.0066

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

التحليل: نلاحظ من الجدول السابق أن النتائج تظهر سالبة لسنتي 2014 و2015 راجع لتحقيق التعاونية لخسارة أي نتيجة صافية سالبة، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للتعاونية، بينما نلاحظ سنة 2016 نسب موجبة لكنها ضئيلة جدا مما يعني بداية تحسن مستوى الأداء بالتعاونية.

الشكل رقم (12): مختلف تطور نسب الربحية للفترة (2014-2016)

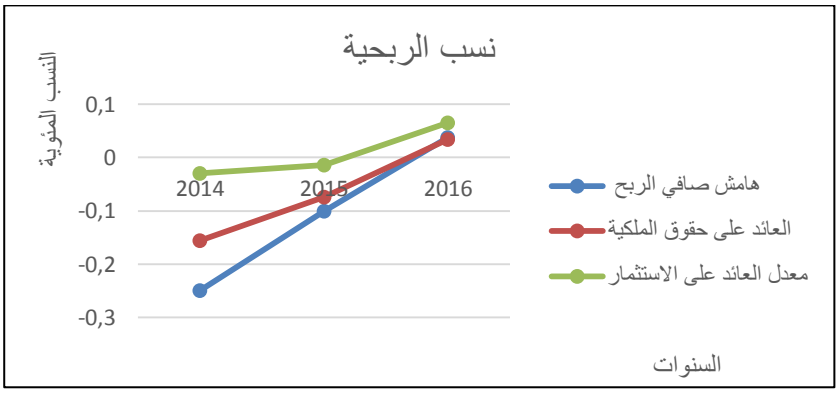

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

خامسا: تقييم الأداء المالي للتعاونية بواسطة نسب الاستغلال

سنتطرق إلى أهم نسب الاستغلال والمتعلقة بالقيمة المضافة لأنها مؤشر لتقييم الأداء والمتمثلة في:

1-نسبة اليد العاملة: وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل اليد العاملة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): حساب نسبة اليد العاملة للتعاونية للسنوات من (2014-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
مصاريف المستخدمين	190177806.07	197565779.25	224650718.49
القيمة المضافة	186457903.84	205667838.67	256726574.18
نسبة اليد العاملة	**1,02**	**0,96**	**0,875**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ أن نسبة اليد العاملة مرتفعة وهي في تناقص من سنة إلى أخرى نتيجة التزايد في القيمة المضافة.

2-نسبة الاهتلاك: وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل الاهتلاكات = الاهتلاكات / القيمة المضافة.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): حساب نسبة اليد العاملة للتعاونية للسنوات من (2014-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الاهتلاك	72873199.19	49881077.50	36375207.89
القيمة المضافة	186457903.84	205667838.67	256726574.18
نسبة الاهتلاك	**0,391**	**0,243**	**0,142**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاهتلاك تتناقص من سنة إلى أخرى بسبب الانخفاض في حجم الاستثمارات، وبمقارنتها بنسبة اليد العاملة نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة بشكل كبير وذلك راجع لنشاطها الخدمي.

الشكل رقم (13): مختلف نسب الاستغلال للتعاونية لسنوات الدراسة

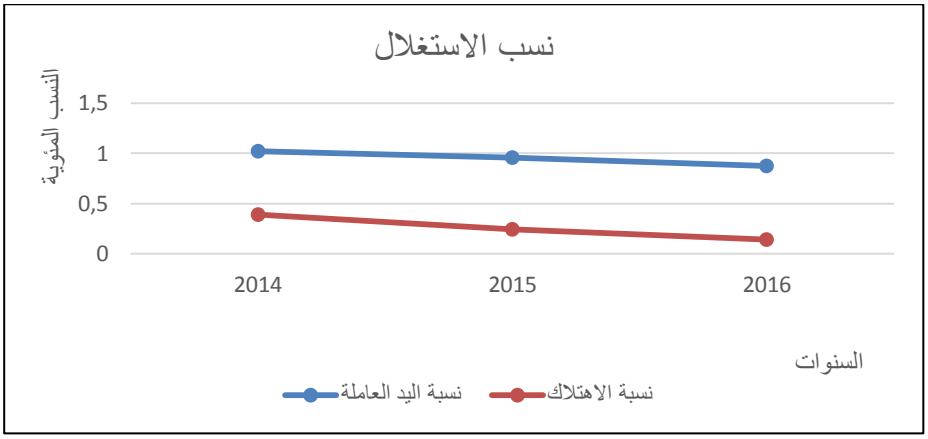

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي للتعاونية باستخدام نسب المردودية

تعتبر المردودية مؤشر هام لقياس وتقييم الأداء المالي للتعاونية وسنتطرق إلى أهم أنواعها:

أولا: المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24): حساب المردودية الاقتصادية للتعاونية للسنوات(2014-2015-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الفائض الإجمالي للاستغلال	**- 3740202.23**	**8087759.42**	**31329655.59**
الأموال الاقتصادية	**835441033,31**	**754438608,57**	**679120739,31**
الأموال الخاصة	349561734.18	325600876.51	328644783.69
الديون (ط. و. ق) الأجل	503879299.13	428837732.06	350475955.62
المردودية الاقتصادية	**- 0,0044**	**0,011**	**0,046**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2014 كانت المردودية سالبة ناتجة عن الفائض الإجمالي للاستغلال كان سالبا، وتحسنت في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 وهذا راجع أيضا لتحسن في الهامش الإجمالي، حيث نلاحظ أن كل 100دج من الأموال الخاصة تعطي لنا (0,44 -) دج من الفائض الإجمالي للاستغلال لسنة 2014، وفي سنة 2015 أصبح كل 100دج من الأموال الخاصة يعطي 1,1 دج من الفائض الإجمالي للاستغلال وفي سنة 2016 زاد وأصبح كل 100دج تعطي 4,6 دج من الفائض الإجمالي للاستغلال.

ثانيا: المردودية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

ونعرضها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (25): حساب المردودية المالية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	(54402488,92)	(23950019,69)	11222364,73
الأموال الخاصة	349561734.18	325600876.51	328644783.69
المردودية المالية	**- 0,1556**	**- 0,074**	**0,034**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من الجدول أنه في السنتين 2014 و2015 قدرت المردودية ب(0,1556 -) و (0,074 -) على الترتيب وهي ناتجة من النتيجة الصافية السالبة، وهذا يدل على وجود تسيير سيء من طرف المؤسسة للموارد المالية خلال السنتين. وفي سنة 2016 بلغت المردودية المالية (0,034)، وهذا يدل على أن كل 100دج من الأموال الخاصة يولد (3,4) دج من المردودية المالية للتعاونية.

ثالثا: المردودية التجارية: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الربحية الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة.

جدول رقم (26): حساب المردودية التجارية للتعاونية للسنوات (2014-2015-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	(54402488,92)	(23950019,69)	11222364,73
رقم الأعمال	217506290.23	239655808.30	298399588.84
المردودية التجارية	**- 0,25**	**- 0,1**	**0,04**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج.

نلاحظ من الجدول أن المردودية التجارية كانت سالبة للسنتين 2014 و2015 على التوالي بنسبة (0,25 -) و(0,1 -) وهذا دليل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة (مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات والمؤونات) التي كانت مرتفعة جدا، وفي سنة 2016 نلاحظ تحسن في المردودية راجع لتحسن نتيجة الدورة وأصبحت موجبة.

الشكل رقم(14): مختلف نسب المردودية للتعاونية لسنوات الدراسة

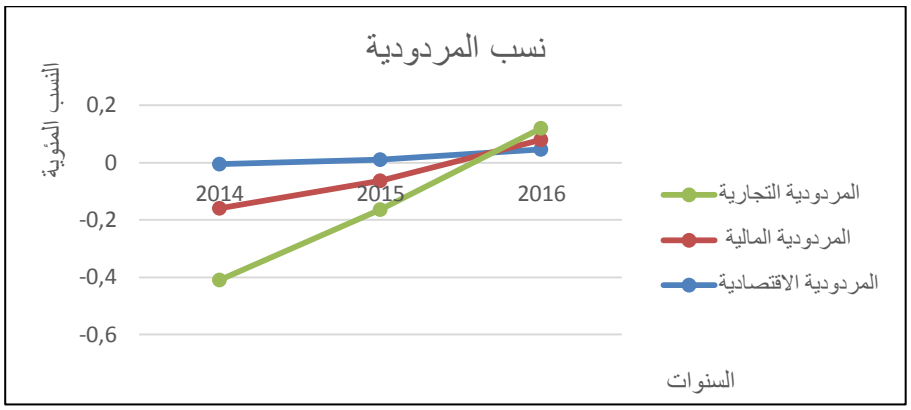

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق التعاونية.

تعليق عام على الوضعية المالية للتعاونية: من خلال تقييمنا للأداء المالي للتعاونية بالمسيلة بالمؤشرات المالية استخلصنا النتائج التالية:

1- من خلال مؤشرات التوازن المالي:

- حالة التعاونية بصفة عامة غير جيدة نسبيا، وذلك بسبب النتيجة السالبة المحققة لسنتي (2014-2015) لكنها تحسنت سنة 2016 وأصبحت موجبة، كما أن هناك بعض المؤشرات التي تعطي بعض الطمأنينة مثل رؤوس الأموال العاملة الموجبة بالرغم من وجود احتياج في رأس المال العامل، إضافة الى الخزينة كونها موجبة هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

- نلاحظ تحسن في القدرة على التمويل الذاتي للتعاونية وهذا راجع إلى التحسن في النتيجة وبالتالي لها القدرة على سداد الديون.

2- من خلال النسب المالية والمردودية:

- من خلال حساب نسب الهيكلة المالية تبين لنا أن التعاونية لا تتمتع باستقلالية مالية لاعتمادها على التمويل الخارجي.

- نلاحظ ان نسب السيولة ضعيفة وهذا راجع لنوع نشاطها الخدمي وعمولتها المنخفضة.

- حققت التعاونية نسب ربحية سالبة وهذا راجع للنتيجة السالبة المتأتية من (أعباء المستخدمين المرتفعة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات، ورقم الأعمال المنخفض).

- من خلال نسب الاستغلال لاحظنا أن المؤسسة تعتمد على اليد العاملة أكثر من الآلات كون نشاطها خدمي.

– تم استبعاد نسب النشاط كون التعاونية خدمية.

– حققت التعاونية تحسن في المردودية لتحسن في (الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة الصافية).

وفي الأخير وجدنا تناقض فيما يخص تقييم أداء التعاونية المالي، وهذا راجع لعدم إجرائها للتطهير المحاسبي لميزانياتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعلى رأسها ما يلي:

– رأس المال الخاص يقدر ب 4 دج مبلغ رمزي.

– عدم وجود إعادة تقييم لاستثمارات التعاونية.

– وحسابات الموردين والعملاء مفروضة من الديوان فبالنسبة للموردين نجد ان الديوان الجزائري الاحترافي للحبوب هو المورد الرئيسي للتعاونية بالسلع التي تتعامل بها بالإضافة الى موردي المواد واللوازم.

عرض وتحليل الفرضيات على ضوء الدراسات السابقة

– تعتبر المعلومات التي تم الحصول عليها من تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة في شتى أشكالها كالمقابلة والحصول على الوثائق والاستفسار على كل صغيرة وكبيرة ...، هي مهمة جدا في عملية تقييم الأداء المالي للتعاونية، وهذا مطابق تماما للفرضية الأولى، وهي تشبه دراسة **(بن خروف جليلة)** في استخدام المعلومات في تقييم الأداء، ودراسة **(اليمين سعادة)** في استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها.

– تم تقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالمسيلة باستخدام المؤشرات المالية حسب الأهداف المسطرة، وتمثلت المؤشرات المالية في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية، وهذا مطابق للفرضية الثانية، وهي تشبه دراسة **(سارة قدوري)** في دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية واختيار الأدوات المستخدمة حسب حاجة المؤسسة.

– يعتبر تقييم الأداء المالي للتعاونية بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف ذات المصلحة ويساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة، وهذا مطابق للفرضية الثالثة، وهي تشبه دراسة **(علي عريوة)** في أن عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مهمة للأطراف ذات المصلحة، في حين كانت معاكسة لدراسة **(أ. المهدي مفتاح السريتي)** التي أشارت إلى أن

المؤشرات المالية وحدها غير كافية للتقييم بل يجب أن تكون جنبا على جنب مع المؤشرات الغير مالية لتحقيق فعالية عملية تقييم الأداء ومن ثم تساعده في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

خلاصـــــة:

من خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من التعاونية لسنوات الدراسة (2014-2015-2016) والتي على أساسها قمنا بتطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

حيث تم التوصل إلى أن للمؤسسة رأس مال عامل موجب وتحسن في التمويل الذاتي ولديها سيولة مقبولة وتحسن في مختلف المؤشرات وكذا تحسن في النتيجة الصافية، وهذا يدل على تحسن الأداء المالي للتعاونية.

الخاتمة

الخـــاتمـــة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية تبين لنا أن مؤشرات التحليل المالي هي مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة فنحن قد طبقناها على تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة حيث تطرقنا إلى كل صغيرة وكبيرة في هذه التعاونية.

إن التحليل المالي في المؤسسات العمومية غير مستعمل بجدية بالرغم من أهميته البالغة، فأدوات التحليل المالي تعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت، كما أنها تساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، وهذه كانت محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية لبحثنا وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بافتراض أن المعلومات والقوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) المتحصل عليها من تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة، تساعد في عملية التقييم المالي، حيث تظهر تلك المعلومات نقاط القوة ونقاط الضعف بالتعاونية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: بافتراض أن المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي في التعاونية تحدد حسب الأهداف المسطرة ونوع النشاط، وهذا يساعد المؤسسة في تقييم أدائها واتخاذ القرارات اللازمة التي تخدم أهداف المؤسسة، وحسب دراستنا وجدنا أن هناك مؤشرات مالية لا يمكن تطبيقها في مؤسسات خدمية (مثل: نسب النشاط)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: بافتراض أن تقييم الأداء المالي بالمؤشرات المالية مهم لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهو يوضح لهم الوضع الحقيقي لها، ويساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة، مما يعني صحة الفرضية.

النتـــائـج:

بعد القيام بتقييم الأداء المالي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

– ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

– استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.

– عملية تقييم الأداء المالي مهم لما يقدمه من معلومات للأطراف ذات الصلة، مما يسمح بالحكم على فعالية وكفاءة المركز المالي.

– التحليل المالي يعتمد فقط على البيانات المنشورة لتحقيق أهداف التحليل المحاسبي، لذا يجب الاعتماد على التحليل المحاسبي الذي يفحص القوائم المالية المنشورة والغير منشورة ودراستها بقصد توفير بيانات تفيد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، والتنبؤ بنتائج نشاطها في المستقبل.

– التعاونية لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وذلك راجع لتحسن النتيجة.

– من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة نلاحظ أن هناك ضعف في الأداء المالي نتيجة ارتفاع حجم مصاريف المستخدمين وارتفاع حجم الاستدانة على المدى القصير وضعف تطور رقم الأعمال وارتفاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

– التمويل الأساسي للتعاونية يكون عن طريق هامش البيع وهامش التخزين وهذا باعتبار أن مخزون الحبوب والأسمدة والبقول الجافة هو ملك للمديرية العامة بحيث تقوم التعاونية بالتخزين والبيع.

– عدم تطابق رصيد النقدية مع صافي الربح، فرصيد النقدية يظهر في قائمة المقبوضات والمدفوعات ورصيد الربح يظهر في قائمة الدخل والفرق بينهما كبير.

الاقتراحات والتوصيات:

– على التعاونية القيام بتطهير حسابات الميزانية، وإعادة تقييم استثماراتها، لإعطاء مصداقية عن الوضعية المالية للتعاونية.

– يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة مالية جيدة لأن ذلك يؤثر إيجابيا على ربحيتها.

– الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري ومنتظم، إذ كثيرا ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد الميزانية أو بعدها تجعل الحكم على أداء المؤسسة حكم وقتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية.

– على التعاونية الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

– يجب أن تتكامل النسب المالية جميعا في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة لأن الاقتصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب قد يكون مضللا.

– يجب أن تقارن النسب المالية ببعضها لتصبح ذات دلالة باستخدام معايير نمطية تلائم أي نشاط تمارسه المؤسسة سواء كان (صناعي، تجاري او خدمي...).

– محاولة تخفيض التكاليف إلى أقل ما يمكن من خلال استخدام الأساليب الكمية، وكذا تطوير أنظمة التسيير لرفع مستوى الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية.

آفاق الدراسة:

– تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات ومعايير مالية والغير مالية (دراسة مقارنة).

– تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية (خدمية) باستخدام القياس المرجعي.

– استخدام التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

– أهمية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للأطراف ذات المصلحة.

– أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

– استخدام الأساليب الإحصائية في حل المشكلات الاقتصادية(كالتضخم) بالدالة اللوغاريتمية.

قائمة المراجع

1/ الكتب باللغة العربية:

1- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

2- إلياس بن ساسي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

3- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، طِ2، الأردن، 2006.

4- إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011.

5- إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، ط2، 2011.

6- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

7- احمد شاكر العسكري، **التسويق الصناعي**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2005.

8- بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

9- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

10- حسن لهيبي وعثمان يخلف، **التحليل المالي في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.

11- خلدون إبراهيم الشريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2001.

12- خالص صافي صالح، **تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

13- رحيم حسين، **إدارة المنظمات – منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

14- زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 1989.

15- محمد الفيومي، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب**، دار الاشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

16- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

17- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، المكتب العربي الحديث، ط5، الإسكندرية، 2003.

18- محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

19- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

20- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر، ط1، 2010.

21- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.

22- محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

23- محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الاعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية،2005.

24- ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991.

25- علي السلمي، **الإدارة العامة**، دار غريب للطباعة، مصر، 1988-1989.

26- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006.

27- عويس مصطفى إسماعيل، **تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية**، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998.

28- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2003.

29- فليح حسن خلف، **اقتصاديات الاعمال**، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

30- سيد الهواري، **مدخل الى الإدارة المالية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.

31- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

32- يوسف مامش وناصر دادي عدون، **أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**، دار المحمدية العامة، ط 1، 2008.

2/ الكتب باللغة الفرنسية:

1-Alain Beitone et autres, **Dictionnaire des sciences économiques**, Edition Mehdi, Algérie, 3ème édition, 2013.

2-Chantal Buissart, **Analyse Financière**, 3ème édition, France, 2005.

3-Chantal Buissart, M. Benkaci, **Analyse financière**, BERTI édition, Alger, Algérie, 2011.

4-Jean-Michel Delaveau, **Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux**, Dunod, Paris, 1999.

5-Jossette Peyrad ; **Analyse Financière**, Librairie Vubret-8ème édition, Paris, 1999.

6-Robert Papin, **Stratégie pour la création d'entreprise création reprise développement**, 9ème édition, Dunod Paris, 2001.

3/ الأطروحات والمذكرات:

1- اليمين سعادة، **استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

2- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجيستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

3- بهدي عمر، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4- محمد أبو قمر، **تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن**، مذكرة لنيل الماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

5- محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

6- على عريوة حمزة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

7- سميحة سعادة، **تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

4/ المجلات:

1- الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

2- دادن عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد الرابع، 2006.

5/ الملتقيات:

1-Benoit Ndi zambo, **L 'Evaluation performance : Aspects conceptuels** ; Sèminairesur, L'évaluation de la performance le Développement de secteur public ; Banjul(Gambie) 26-30 Mai, 2003.

2-Warren Peterson et autres, **An Organizational Performance, Assessment system for agricultural research organizations: concepts, methods and procedures**, Isnar Research Management Guidelines n° 07, USA, 2003.

6/ المنظمات:

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي**، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2009.

الملاحق

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم(01)

CCLS M'SILA 2014
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		388 518.00	388 518.00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 240 647.46		8 240 647.46	8 240 647.46
Bâtiments		124 952 367.48	100 332 445.86	24 619 921.62	28 111 897.40
Autres immobilisations corporelles		334 678 840.75	173 278 116.64	161 400 724.11	186 260 439.69
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		19 489 000.00		19 489 000.00	19 489 000.00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**487 749 373.69**	**273 999 080.50**	**213 750 293.19**	**242 101 984.55**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		826 273.63		826 273.63	907 060.63
Créances et emplois assimilés					
Clients		524 776 918.19		524 776 918.19	517 799 058.29
Autres débiteurs		1 037 185 245.00		1 037 185 245.00	1 065 924 318.22
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		39 170 377.20		39 170 377.20	43 018 345.08
TOTAL ACTIF COURANT		**1 601 958 814.02**		**1 601 958 814.02**	**1 627 648 782.22**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 089 708 187.71**	**273 999 080.50**	**1 815 709 107.21**	**1 869 750 766.77**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (01)

CCLS M'SILA 2014
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4.00	4.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		8 107 815.98	8 107 815.98
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-54 409 238.92	-59 594 675.35
Autres capitaux propores - Report à nouveau		395 863 153.12	457 835 365.93
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**349 561 734.18**	**406 348 510.56**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		350 282 470.92	386 062 473.38
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		153 596 828.21	141 572 683.70
TOTAL II		**503 879 299.13**	**527 635 157.08**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		670 858 358.22	646 415 613.21
Impôts			
Autres dettes		291 409 715.68	289 351 485.92
Trésorerie passif			
TOTAL III		**962 268 073.90**	**935 767 099.13**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 815 709 107.21**	**1 869 750 766.77**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (01)

CCLS M'SILA 2015
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		388 518.00	388 518.00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 240 647.46		8 240 647.46	8 240 647.46
Bâtiments		125 104 935.48	102 987 479.16	22 117 456.32	24 619 921.62
Autres immobilisations corporelles		337 763 047.14	210 249 572.16	127 513 474.98	161 400 724.11
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		19 489 000.00		19 489 000.00	19 489 000.00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		490 986 148.08	313 625 569.32	177 360 578.76	213 750 293.19
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 018 393.49		1 018 393.49	826 273.63
Créances et emplois assimilés					
Clients		511 980 224.19		511 980 224.19	524 776 918.19
Autres débiteurs		1 031 141 474.18		1 031 141 474.18	1 037 185 245.00
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		42 506 774.21		42 506 774.21	39 170 377.20
TOTAL ACTIF COURANT		1 586 646 866.07		1 586 646 866.07	1 601 958 814.02
TOTAL GENERAL ACTIF		2 077 633 014.15	313 625 569.32	1 764 007 444.83	1 815 709 107.21

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (01)

CCLS M'SILA 2015
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4.00	4.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		8 107 815.98	8 107 815.98
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-23 950 019.69	-54 409 238.92
Autres capitaux propores - Report à nouveau		341 443 076.22	395 863 153.12
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**325 600 876.51**	**349 561 734.18**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		289 324 357.67	350 282 470.92
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		139 513 374.39	153 596 828.21
TOTAL II		**428 837 732.06**	**503 879 299.13**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		715 751 912.88	670 858 358.22
Impôts			
Autres dettes		293 816 923.38	291 409 715.68
Trésorerie passif			
TOTAL III		**1 009 568 836.26**	**962 268 073.90**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 764 007 444.83**	**1 815 709 107.21**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (01)

CCLS M'SILA 2016
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		388 518.00	388 518.00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		8 240 647.46		8 240 647.46	8 240 647.46
Bâtiments		125 104 935.48	105 645 806.35	19 459 129.13	22 117 456.32
Autres immobilisations corporelles		342 247 333.22	243 979 556.86	98 267 776.36	127 513 474.98
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		19 489 000.00		19 489 000.00	19 489 000.00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		495 470 434.16	350 013 881.21	145 456 552.95	177 360 578.76
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		732 669.99		732 669.99	1 018 393.49
Créances et emplois assimilés					
Clients		504 636 542.38		504 636 542.38	511 980 224.19
Autres débiteurs		1 007 922 288.24		1 007 922 288.24	1 031 141 474.18
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		38 309 043.42		38 309 043.42	42 506 774.21
TOTAL ACTIF COURANT		1 551 600 544.03		1 551 600 544.03	1 586 646 866.07
TOTAL GENERAL ACTIF		2 047 070 978.19	350 013 881.21	1 697 057 096.98	1 764 007 444.83

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الميزانيات المحاسبية للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (01)

CCLS M'SILA 2016
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4.00	4.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		8 107 815.98	8 107 815.98
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		11 222 364.73	-23 950 019.69
Autres capitaux propores - Report à nouveau		309 314 598.98	341 443 076.22
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**328 644 783.69**	**325 600 876.51**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		237 023 741.42	289 324 357.67
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		113 452 214.20	139 513 374.39
TOTAL II		**350 475 955.62**	**428 837 732.06**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		722 279 728.72	715 751 912.88
Impôts			
Autres dettes		295 656 628.95	293 816 923.38
Trésorerie passif			
TOTAL III		**1 017 936 357.67**	**1 009 568 836.26**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 697 057 096.98**	**1 764 007 444.83**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

جدول حسابات النتائج للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (02)

CCLS M'SILA 2014
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		217 506 290.23	206 093 341.88
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**217 506 290.23**	**206 093 341.88**
Achats consommés		-9 216 153.69	-9 387 426.42
Services extérieurs et autres consommations		-21 832 232.70	-23 538 224.45
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-31 048 386.39**	**-32 925 650.87**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**186 457 903.84**	**173 167 691.01**
Charges de personnel		-190 177 806.07	-176 752 080.31
Impôts, taxes et versements assimilés		-20 300.00	-27 700.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-3 740 202.23**	**-3 612 089.30**
Autres produits opérationnels		26 539 700.83	27 706 987.59
Autres charges opérationnelles		-248 457.87	-261 914.55
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-72 873 199.19	-79 695 239.87
Reprise sur pertes de valeur et provisions		23 997.65	423 218.44
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-50 298 160.81**	**-55 439 037.69**
Produits financiers			
Charges financières		-4 104 328.11	-4 155 637.66
VI-RESULTAT FINANCIER		**-4 104 328.11**	**-4 155 637.66**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-54 402 488.92**	**-59 594 675.35**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-6 750.00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**244 069 988.71**	**234 223 547.91**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-298 479 227.63**	**-293 818 223.26**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-54 409 238.92**	**-59 594 675.35**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-54 409 238.92**	**-59 594 675.35**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

جدول حسابات النتائج للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (02)

CCLS M'SILA 2015
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		239 655 808.30	217 506 290.23
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**239 655 808.30**	**217 506 290.23**
Achats consommés		-10 188 228.48	-9 216 153.69
Services extérieurs et autres consommations		-23 799 741.15	-21 832 232.70
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-33 987 969.63**	**-31 048 386.39**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**205 667 838.67**	**186 457 903.84**
Charges de personnel		-197 565 779.25	-190 177 806.07
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 300.00	-20 300.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**8 087 759.42**	**-3 740 202.23**
Autres produits opérationnels		21 432 614.19	26 539 700.83
Autres charges opérationnelles		-25 254.33	-248 457.87
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-49 881 077.50	-72 873 199.19
Reprise sur pertes de valeur et provisions			23 997.65
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-20 385 958.22**	**-50 298 160.81**
Produits financiers			
Charges financières		-3 564 061.47	-4 104 328.11
VI-RESULTAT FINANCIER		**-3 564 061.47**	**-4 104 328.11**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-23 950 019.69**	**-54 402 488.92**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-6 750.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**261 088 422.49**	**244 069 988.71**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-285 038 442.18**	**-298 479 227.63**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-23 950 019.69**	**-54 409 238.92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-23 950 019.69**	**-54 409 238.92**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

جدول حسابات النتائج للسنوات(2014-2015-2016) ملحق رقم (02)

CCLS M'SILA 2016
BP 120 ZONE INDUSTRIELLE EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
N° D'IDENTIFICATION:097528019052322

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		298 399 588.84	239 655 808.30
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**298 399 588.84**	**239 655 808.30**
Achats consommés		-16 152 621.55	-10 188 228.48
Services extérieurs et autres consommations		-25 520 393.11	-23 799 741.15
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-41 673 014.66**	**-33 987 969.63**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**256 726 574.18**	**205 667 838.67**
Charges de personnel		-224 650 718.49	-197 565 779.25
Impôts, taxes et versements assimilés		-746 200.00	-14 300.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**31 329 655.69**	**8 087 759.42**
Autres produits opérationnels		19 027 306.18	21 432 614.19
Autres charges opérationnelles		-862 725.48	-25 254.33
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-36 375 207.89	-49 881 077.50
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
???? Comptes produits non classés ????		881 108.76	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**14 000 137.26**	**-20 385 958.22**
Produits financiers			
Charges financières		-2 777 772.53	-3 564 061.47
VI-RESULTAT FINANCIER		**-2 777 772.53**	**-3 564 061.47**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**11 222 364.73**	**-23 950 019.69**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**318 308 003.78**	**261 088 422.49**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-307 085 639.05**	**-285 038 442.18**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**11 222 364.73**	**-23 950 019.69**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**11 222 364.73**	**-23 950 019.69**

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة للتعاونية.

الهيكل التنظيمي للتعاونية ملحق رقم (03)

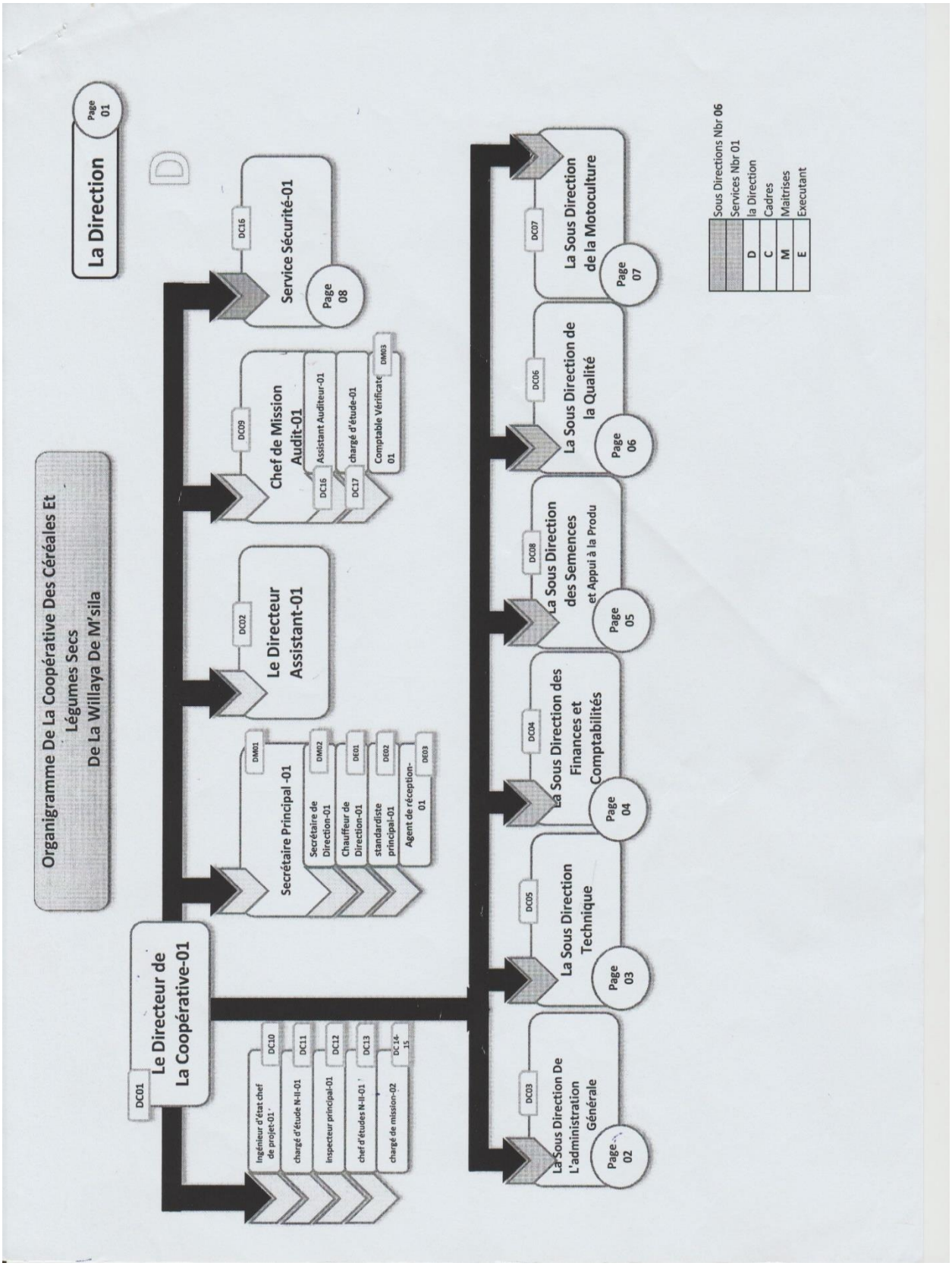

المصدر: مصلحة الموارد البشرية للتعاونية.

الهيكل التنظيمي للتعاونية ملحق رقم (03)

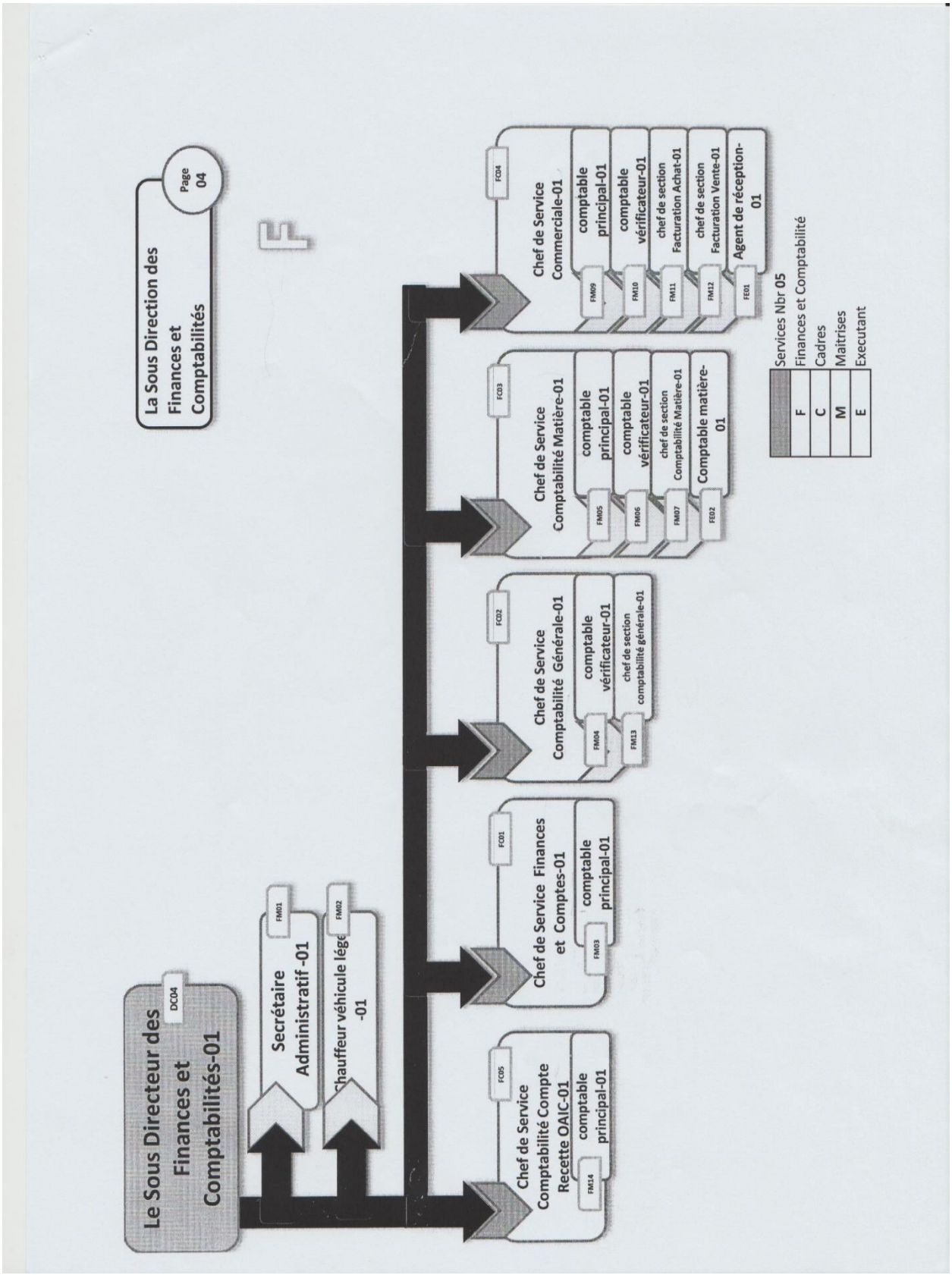

المصدر: مصلحة الموارد البشرية للتعاونية.